

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الستون

الجلسة العامة ٤٧

الثلاثاء، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون . . . . . (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

من الميثاق، تنظر الجمعية العامة في التقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الأمن عملاً بالفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق. وقد صدر تقرير مجلس الأمن باعتباره وثيقة للجمعية العامة A/60/2.

الإعراب عن مشاعر التعاطف مع الأردن حكومة وشعباً بشأن الهجمات الإرهابية في عمّان

وفي ما يتصل بالبند ١١٧، يذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة قررت، استناداً إلى توصيات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، أن تواصل نظرها في هذا البند أثناء الدورة الحالية، بقصد تيسير عملية السعي إلى اتفاق عام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن مؤاساتنا لكل من لحق بهم الأذى من جراء الهجمات الإرهابية المقيتة التي استهدفت ثلاثة فنادق في عمان، الأردن، يوم أمس. وباسم الجمعية العامة، أتقدم بتعازينا القلبية إلى الأردن حكومة وشعباً وإلى أسر وأصدقاء كل الذين قتلوا وجرحوا. إن تلك الهجمات تذكرك قوية أخرى بأهمية وإلحاحية العمل الذي نعكف عليه لاعتماد اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب.

البندان ٩ و ١١٧ من جدول الأعمال

تقرير مجلس الأمن (A/60/2)

وعلاوة على ذلك، أعرب رؤساء الدول والحكومات في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) عن دعمهم لإصلاح مبكر لمجلس الأمن باعتباره عنصراً ضرورياً من الجهود العامة لإصلاح الأمم المتحدة. وقد هدف رؤسائنا إلى جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلاً وكفاءة وشفافية بغية زيادة تعزيز فعاليته وشرعية وتنفيذ قراراته.

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في ما يتعلق

البند ٩ من جدول الأعمال، وفقاً للفقرة ١ من المادة ١٥

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وبقي طيف المسائل التي نظر فيها المجلس متنوعا جدا، يشمل كل الجوانب الرئيسية لصون السلام والأمن الدوليين. ويصف التقرير وصفا شاملا أنشطة المجلس، وأود أن أسلط الضوء على بعض المسائل الرئيسية التي ركز عليها المجلس.

ظلت المسائل المتصلة بتسوية الصراعات الإقليمية وبكفالة إشاعة الاستقرار في أفريقيا تنصدر جدول أعمال مجلس الأمن. وتصدى المجلس لتدهور الأوضاع في كوت ديفوار ودارفور والجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسعى إلى تشجيع وتوطيد التقدم المتواصل في تعزيز السلام والاستقرار في سيراليون وليبيريا وبوروندي وغينيا - بيساو. وأرسل مجلس الأمن بعثة إلى وسط أفريقيا وركز على مسائل شتى تؤثر على أفريقيا، مثل المسائل العابرة للحدود في غرب أفريقيا، وأزمة الغذاء في أفريقيا باعتبارها تهديدا للسلام والأمن، وبناء السلام في ما بعد الصراع، وتهديد الأسلحة الصغيرة وحماية المدنيين في الصراعات المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، أشرف المجلس على التقليص التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، التي كانت ذات يوم أكبر عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام، والتي سيحل محلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون. ويعد ذلك ابتكارا يجعل من إسهام الأمم المتحدة في حفظ السلام أكثر فعالية، ويستحدث نموذجا للبلدان الأخرى الخارجة من الصراع.

وعقد المجلس في ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ دورة استثنائية في نيروبي، هي الرابعة التي تعقد خارج مقر الأمم المتحدة منذ أن بدأ المجلس اجتماعاته في نيويورك. وتم القيام بهذا لبعث الحيوية في مفاوضات السلام السودانية وإنهاء أحد أطول الصراعات أمدا في أفريقيا. وفي نيروبي أيضا، عقد مجلس الأمن اجتماعا هدف إلى تقوية العلاقات المؤسسية مع الاتحاد الأفريقي. ورحب أعضاء

ودعا رؤسائنا أيضا إلى تكييف أساليب عمل المجلس لزيادة المشاركة في عمله، وإضفاء الشفافية عليه، وتحسين خضوع الأعضاء للمساءلة. وقد ألزموا أنفسهم أكثر بمواصلة بذل الجهود بقصد التوصل إلى قرار حول إصلاح مجلس الأمن، وطلبوا إلى الجمعية العامة أن تستعرض التقدم الذي يحرز في ذلك بحلول نهاية عام ٢٠٠٥.

وكما قلت في رسالتي المؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، تمنح هذه المناقشة المشتركة فرصة للدول الأعضاء كي تساهم في الاستعراض المقترح. لذلك، فإنني أشجع الأعضاء على أن يستفيدوا من هذه المناسبة، وأنا أطلع إلى الاستماع إلى ملاحظات ومقترحات وأفكار الأعضاء في هذا الموضوع الهام.

أعطي الكلمة الآن لرئيس مجلس الأمن، السيد أندريه ديسوف، ليعرض تقرير مجلس الأمن.

**السيد ديسوف (الاتحاد الروسي)، رئيس مجلس الأمن (تكلم بالروسية):** أود باسم جميع أعضاء مجلس الأمن أن أتقدم بتهنئي إليكم، السيد إلياسون، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الستين. ويحدوني وطيد الأمل أن يزداد أثناء رئاستكم تعزيز العلاقات بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، بينما نعمل معا للنهوض بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، تمشيا مع الميثاق.

وبصفتي رئيسا لمجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أشرف بعرض التقرير السنوي لمجلس الأمن على الجمعية العامة (A/60/2)، الذي يشمل الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

يُظهر التقرير أن برنامج عمل مجلس الأمن أثناء الفترة قيد الاستعراض كان حافلا ومكثفا. وقد عقدت ٢٢٩ جلسة رسمية، كانت ١٩٥ جلسة منها علنية. واتخذ المجلس ٦١ قرارا وأصدر ٥٨ بيانا رئاسيا.

دولية، لمساعدة السلطات اللبنانية في تحقيقها بجميع جوانب اغتيال رئيس الوزراء السابق.

وقد أولى المجلس اهتماما وثيقا لمسائل أخرى في الشرق الأوسط وأفغانستان ومنطقة البلقان. وقام عن كتب برصد الحالة في هايتي، لأمور، منها ضمان بيئة آمنة ومستقرة، يمكن أن تجري فيها العملية الانتخابية. واضطلع المجلس أيضا ببعثة زارت ذلك البلد علاوة على الفريق الاستشاري المخصص لهايتي، التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي الفترة المشمولة بالتقرير، أنهى المجلس عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في بوغنغفيل، وذلك نتيجة التقدم المطرد المحرز في عمليات السلام في تيمور - ليشتي وبوغنغفيل وبابوا غينيا الجديدة. وعلى إثر إنجاز بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية ولايتها في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥، أنشأ المجلس بعثة سياسية خاصة للمتابعة، هي مكتب الأمم المتحدة في تيمور لشي، لمدة عام واحد.

وأنشأ المجلس، بقراره ١٥٩٠ (٢٠٠٥) بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، عملية جديدة لحفظ السلام، هي بعثة الأمم المتحدة في السودان.

وبالإضافة إلى التصدي لصراعات وأزمات معينة جارية، واصل مجلس الأمن إجراء مناقشات موضوعية، تتصل بأعمال المجلس، مما أتاح إجراء مداولات مثمرة مع أعضاء الأمم المتحدة ككل. وقد افتتح المجلس مناقشات بشأن الأطفال والصراع المسلح، والمرأة والسلام والأمن، والأسلحة الصغيرة، وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبناء السلام في فترة ما بعد الصراع، وحماية المدنيين في الصراع المسلح، والعدالة وسيادة القانون، والجوانب المدنية لإدارة الصراعات وبناء السلام.

المجلس في بيان رئاسي (S/PRST/2004/43)، بالتقدم المحرز في عملية المصالحة الوطنية في الصومال.

وما فتئ المجلس يقدم دعمه لعملية الانتقال الجارية في العراق. وفي شهر آب/أغسطس ٢٠٠٤، جدد المجلس بالإجماع ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لفترة ١٢ شهرا آخر. وقد كان دعم هذه البعثة حيويا لنجاح انتخابات عام ٢٠٠٥ البرلمانية، التي انتخب فيها الشعب العراقي حكومة العراق الانتقالية. وأكد المجلس تكرارا أهمية المصالحة والوحدة الوطنية والعملية السياسية الشاملة.

وقد استرعت أحداث لبنان في الفترة المشمولة بالاستعراض أيضا اهتمام مجلس الأمن عن كتب. فاتخذ المجلس القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) بتاريخ ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وأكد من جديد دعوته إلى الاحترام الصارم لسيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي، مطالبا كل القوات الأجنبية الباقية بالانسحاب من لبنان. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2004/36)، يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريراً عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) كل ستة أشهر.

واتخذ المجلس أيضا إجراء لدعم تحقيق لبنان في العمل الإرهابي الذي أودى بحياة رئيس الوزراء اللبناني السابق، رفيق الحريري، في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وعلى إثر الاعتداء، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2005/4)، يدين بشدة هذه الجريمة ويطلب إلى الأمين العام أن يتابع عن كتب الحالة في لبنان. وعقب تقديم الأمين العام تقريره عن بعثة التحقيق في الاغتيال، اتخذ المجلس بالإجماع، في ٧ نيسان/أبريل، القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، بإنشاء لجنة تحقيق مستقلة

واجتماعات بصيغة آريا، بغرض تعزيز فهمنا الجماعي للمسائل الرئيسية والاستماع إلى وجهات نظر غير أعضاء المجلس، وخبراء وممثلي المجتمع المدني. إن نهجنا استباقيا ومسؤولا لتناول الشفافية هام جدا لمجلس الأمن، المهتم اهتماما شديدا بتعزيز الحوار والتواصل مع جميع أعضاء الأمم المتحدة. وفي سبيل ذلك، بذلت بعثات مجلس الأمن في الخارج جهودا للاجتماع مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، فضلا عن الحكومات وغيرها من الأطراف في البلدان التي تمت زيارتها.

وواصل مجلس الأمن تطوير التعاون بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. وقد ركز العمل، استنادا إلى القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) ومذكرة رئيس المجلس، الواردة في الوثيقة S/2002/56، المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ - على مسائل حفظ السلام الهامة، بما في ذلك سبل تحسين تخطيط عمليات حفظ السلام، وإجرائها ودعمها وإدارتها، وعلى إجراء مناقشات متعمقة وتواصلية حول المشاكل المباشرة والبعيدة المدى، التي تواجه عمليات بعينها لحفظ السلام.

ويواصل مجلس الأمن، انسجاما منه مع الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي (القرار ١/٦٠)، تكييفه أساليب عمله بما يتلاءم مع زيادة فعالية المجلس، بأمور، منها إقامة علاقة أشد انفتاحا وإنتاجية مع الدول الأعضاء التي لا مقعد لها في مجلس الأمن، وغيرها من البلدان.

ويقر المجلس بالإسهام الحاسم المقدم من البلدان المساهمة بقوات في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام الخاضعة لسلطة المجلس. وقد التزم المجلس، في جملة أمور، عن طريق فريقه العامل المعني بعمليات حفظ السلام، بإشراك البلدان المساهمة بقوات والبلدان المعنية الأخرى، حسب الاقتضاء، في النظر بشكل أكثر فعالية في المسائل المتعلقة

ولم يزل التهديد الخطير والمستمر للسلم والأمن الدوليين، الذي يمثله الإرهاب، في صدارة أولويات المجلس، وبصورة رئيسية عن طريق عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، واللجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، فضلا عن التعاون والتنسيق ما بين اللجنتين. وفي الفترة المشمولة بالاستعراض، حضر المجلس جلسات إحاطة إعلامية مشتركة قدمها رؤساء اللجان.

وواصلت لجنة مكافحة الإرهاب عملها المكثف للقيام بولايتها على النحو المحدد في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بما يشمل القيام بزيارات إلى الدول، وتعزيز منهجية تشخيص احتياجات الدول إلى مساعدة فنية. وواصلت أيضا تطوير التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. واجتمع الفريق العامل، المنشأ عملا بالقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) للنظر في تدابير محددة وإجراءات تُتخذ للتصدي لإرهابيين غير مدرجة أسماؤهم على قائمة إرهابيي القاعدة/حركة طالبان، فضلا عن الوسائل الإضافية لإعالة ضحايا الأعمال الإرهابية.

وبتخاذ القرار ١٦١٧ (٢٠٠٥)، المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥، عزز المجلس نظام الجزاءات إزاء القاعدة وحركة طالبان وغير ذلك من الأفراد والجماعات والكيانات المنتسبة إليهما.

وواصلت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) جهودها المبذولة لتعزيز قدرات المجتمع الدولي على منع وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي فاعلين من غير الدول.

وقد شهد العام الماضي زيادة في شفافية عمل مجلس الأمن. وسعى أعضاء المجلس إلى عقد أكبر عدد ممكن من الجلسات العامة، ونظموا بصورة منتظمة مناقشات مواضيعية

مجلس الأمن وعن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته والمسائل ذات الصلة. ألقى هذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية التي هي دول أعضاء في الأمم المتحدة.

غير أنه قبل أن أبدأ بياني، أود أن أعرب، باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، عن أعمق مشاعر التعاطف مع حكومة وشعب الأردن، وخصوصاً أسر الضحايا بعد الهجمات الإرهابية التي حدثت في عمان أمس.

تود الجماعة الكاريبية أن تشكر سعادة السيد أندريه ديسوف، الممثل الدائم للاتحاد الروسي والرئيس الحالي لمجلس الأمن، على عرضه المستفيض لتقرير مجلس الأمن. إن التقرير واضح وشامل ولدينا مجرد بضعة تعليقات بشأنه الآن.

كما أود أن أعرب عن تقديرنا لعرض تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. وفي ذلك الصدد، يسعدنا بوجه خاص أن نوجه تهنئتنا الخاصة إلى السفيرين بوليت بيشيل، ممثلة جزر البهاما، وكريستيان فينافيرز، ممثل ليختنشتاين، وهما نائبان لرئيس الفريق العامل، على عملهما الممتاز وجهودهما الدؤوبة، في قيادة المشاورات بشأن سبل العمل.

نرى مرة أخرى في تقرير هذا العام أن أفريقيا احتلت صدارة جدول أعمال المجلس، بالرغم من أنه كان هناك عدد من الأزمات في مناطق أخرى من العالم استرعت بمجمل اهتمام المجلس. ونحن نثني على المجلس لكونه قرر عقد جلسة استثنائية في نيروبي، بغية الاجتماع قريباً من مركز الصراع في السودان. ونحن نؤمن بأن مثل هذه المبادرات، وكذلك تعزيز العلاقة المؤسسية بين الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، تبشر بالخير لإرساء تعاون أوثق وأكثر فعالية بين

بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وسيواصل القيام بذلك في المستقبل.

كما سيواصل المجلس تكييف مشاوراته مع البلدان غير الأعضاء في المجلس حيال جوانب أخرى من أنشطته. مثلاً، ستستمر الهيئات الفرعية للمجلس المعنية بالجزءات في حوارها مع البلدان المعنية، وخصوصاً البلدان المجاورة، بغية إجراء تقييم أفضل لأثر تلك التدابير وضمان أنفاذ تلك التدابير بفعالية أكبر، مثل حظر توريد الأسلحة.

وفي الختام، باسم سائر أعضاء المجلس، أود أن أشكر الأمين العام وأعضاء الأمانة على الروح المهنية التي يتحلون بها وعلى دعمهم القيم. فبدون ذلك الدعم، لا يمكن للمجلس أن يضطلع بمهامه.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أشكر رئيس مجلس

الأمن، سعادة السيد أندريه ديسوف، على عرضه تقرير المجلس. وأشكره بصفة خاصة على كلماته التي تعرب عن الأمل في مواصلة تعزيز العلاقات بين مجلس الأمن والجمعية العامة، ونحن نعمل معاً لدعم أهداف ومبادئ الأمم المتحدة، تماشياً مع الميثاق. كما أرحب بكلماته عن قيام علاقة أكثر انفتاحاً وإنتاجية مع البلدان غير الأعضاء في المجلس والبلدان الأخرى، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات والبلدان المعنية، وخصوصاً البلدان المجاورة المتضررة من نظام الجزاءات. وإن ذلك الحوار يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للجمعية العامة.

لقد رحبتُ في وقت سابق برئيس الدورة السادسة والأربعين، السيد سمير الشهابي، وإني أرى رئيساً آخر في القاعة، وهو رئيس الدورة الثانية والخمسين. أرحب بالسيد هنادي أودوفينكو، الموجود في القاعة اليوم.

**السيد هاكيت (بربادوس) (تكلم بالانكليزية):**

يرحب وفد بلدي بفرصة المشاركة في المناقشة المشتركة بشأن البندين ٩ و ١١٧ من جدول الأعمال عن تقرير

إن التزامات ومسؤوليات تقديم التقارير بموجب قرارات مكافحة الإرهاب المختلفة، رغم أنها مقبولة لكونها ضرورية، باهظة التكاليف، على ما ثبت لأغلب دولنا. ولهذا، فإننا نرحب بالجهود التي تبذلها مختلف اللجان الفرعية للمجلس لتقديم الخبرة وإسداء المشورة للدول الأعضاء التي تفتقر إلى المعرفة والتجربة والموارد لتنفيذ القرارات المتعددة. ولكننا نطالب بقدر أكبر من المساعدة، إن كان ينتظر منا أن نفي بجميع التزامات تقديم التقارير في الوقت المحدد. كما نشجع مجلس الأمن على النظر في سبل تعزيز شروط الإبلاغ المطلوبة من الدول، كما أشار إلى ذلك رؤساء دولنا وحكوماتنا في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة المنعقد في شهر أيلول/سبتمبر.

وبالانتقال الآن إلى إصلاح مجلس الأمن، فإن الجماعة الكاريبية أصيبت بخيبة أمل لكون الجمعية العامة لم تتمكن لحد الآن من التوصل إلى اتفاق بشأن مسألة الزيادة في عدد أعضاء مجلس الأمن. لقد دعت الجماعة الكاريبية باستمرار إلى الزيادة في عدد أعضاء المجلس، ولا سيما من أجل زيادة تمثيل البلدان النامية، وبالخصوص دول القارة الأفريقية. وتؤمن الجماعة الكاريبية بأن مسألة التوسيع تبقى أمراً يكتسي أهمية حاسمة، وبأننا جميعاً بحاجة إلى مضاعفة الجهود بغية التوصل إلى اتفاق فعلي بشأن هذه المسألة في المستقبل القريب.

غير أن الجماعة الكاريبية مقتنعة بأن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن يركز أولاً وأساساً على إصلاح أساليب عمل المجلس، وكنا نأمل أن يتحقق تقدم أكثر في عمل الفريق العامل المفتوح العضوية.

وإن الحاجة إلى المزيد من الشفافية والانفتاح في أساليب عمل مجلس الأمن أمر حاسم لإصلاحه. ولهذا فإننا نؤيد المناقشات التي شرع فيها مؤخراً هنا في نيويورك، عبر

الأمم المتحدة وأفريقيا في السعي إلى صون السلام والأمن في تلك المنطقة.

وقد دعت الدول الأعضاء مراراً إلى المزيد من الانفتاح والشفافية من جانب مجلس الأمن. ولهذا قدّرت الجماعة الكاريبية على وجه التحديد الفرصة التي منحها مجلس الأمن للدول الأعضاء لمناقشة الحالة في هايتي بإجراء حوار مفتوح بشأن هايتي في ١٢ كانون الثاني/يناير من هذا العام. وشاركت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في النقاش وكان من المأمول أن تتمكن من تقديم منظور إقليمي يساعد المجلس في سعيه إلى إعادة تأكيد التزامه الطويل الأمد تجاه هايتي، ويشدد على أهمية المصالحة الوطنية والأمن والتنمية الاقتصادية بالنسبة لاستقرار البلد.

ورحبت الجماعة الكاريبية كذلك ببعثة الأمم المتحدة إلى هايتي من ١٣ إلى ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، بالاقتران مع فريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاستشاري المخصص لهايتي. وإننا مقتنعون أن تلك الزيارة والالتزام المتواصل لمجلس الأمن في هايتي مكّن المجلس، في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ من هذا العام من اتخاذ القرار ١٦٠٨ (٢٠٠٥) بالإجماع، وهو لم يحدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لغاية شباط/فبراير ٢٠٠٦ فحسب، ولكن عزز أيضاً قوة البعثة بما مجموعه ٨٠٠ من الأفراد العسكريين، فضلاً عن ٢٧٥ من أفراد الشرطة المدنية.

وتود الجماعة الكاريبية أن تغتنم هذه الفرصة للتعليق على جانب آخر من جوانب تقرير مجلس الأمن الذي أُرثر على العديد من البلدان، ولكن بشكل خاص على الدول الصغيرة التي تفتقر إلى الموارد مثل دولتنا. إنني أعني هنا مسألة مكافحة الإرهاب التي ما زالت تكتسي أولوية عليا بالنسبة للمجلس.

أمثل وضع له هو أن يكون محدود الاستخدام بهدف إلغائه في نهاية المطاف. ونحن نوافق في نفس الوقت على ضرورة استخدام حق النقض بأقصى قدر من ضبط النفس وأن يقتصر على الإجراءات التي تتخذ في إطار الفصل السابع من الميثاق.

وفي الختام أود أن أشير إلى أن رؤساء الدول أو الحكومات اتفقوا في الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) على أن إصلاح مجلس الأمن في وقت مبكر عنصر جوهري في جهدنا الشامل لإصلاح الأمم المتحدة حتى تصبح أكثر اتساعاً في التمثيل، وأكثر كفاءة وشفافية.

وتعتقد الجماعة الكاريبية أنه ينبغي للدول الأعضاء مواصلة بحث الموضوع إذا كنا نرغب في تنفيذ هذا الجانب من الوثيقة الختامية للقمة. ومن ثم فإن الجماعة الكاريبية على أهبة الاستعداد للمشاركة في المشاورات، التي نعتقد أنها ينبغي أن تستمر خلال الدورة الستين.

**السيد أكرم (باكستان)** (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن إدانة باكستان للهجمات الإرهابية الغادرة التي وقعت في عمان بالأمس. ويبحث شعب وحكومة باكستان إلى شعب وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية ولأسر الضحايا بتعازيهم وإحساسهما العميق بالأسى.

إننا ننظر مرة أخرى في الموضوع الهام المتعلق بإصلاح مجلس الأمن، إلى جانب تقرير المجلس المقدم إلى الجمعية العامة والوارد في الوثيقة (A/60/2). وتأتي المناقشة في أعقاب قمة عام ٢٠٠٥ وفي منتصف العملية التي تجري بقيادتك، سيدي الرئيس، لتنفيذ قرارات القمة.

إن الأساس المنطقي والمبررات التي يستند إليها إصلاح مجلس الأمن واضحان: فلا بد من إصلاح المجلس

مشروع القرار المتعلق بأساليب العمل المقترحة من طرف وفود الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين.

ومما يثلج صدر الجماعة الكاريبية التسليم على نطاق واسع بالرأي القائل إنه ينبغي أن يكون مجلس الأمن مسؤولاً تجاه الجمعية العامة. وإذ نحن ملتزمون بسيادة الدبلوماسية المتعددة الأطراف، نعتقد أن هذا النهج سيكون هو النهج الصحيح. كما نؤيد الدعوة إلى عقد مناقشات مفتوحة لمجلس الأمن بصورة أكثر تواتراً بغية السماح بالزيد من الشمولية والمشاركة من جانب الدول غير الأعضاء وتقديم المجلس إحاطات إعلامية لغير الأعضاء بشكل أكثر تواتراً وشمولاً، كوسيلة تجعل جميع الوفود على علم مستمر بأنشطة المجلس. وتؤيد الجماعة الكاريبية أيضاً زيادة التفاعل بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات على المستوى الرسمي كمساعدة ضرورية لعملية صنع القرار فيما يتعلق بإنشاء عمليات حفظ السلام وتنفيذها، وإجراء استعراض لها وإنهاءها.

وترى الجماعة الكاريبية، أنه في حين أن الجزاءات قد تشكل في بعض الأوقات أداة مشروعة وضرورية لإنفاذ المجلس تدابير لحفظ السلم والأمن الدوليين، فإننا نعتقد أنها يجب أن تفرض كملاذ أخير في نهاية المطاف، ويجب أن تكون محددة المدة ومصحوبة باستراتيجية واضحة للخروج. وعلاوة على ذلك، تؤكد الجماعة الكاريبية أنه يتعين إيلاء عناية خاصة واهتمام خاص لتحديد الجزاءات وتنفيذها بهدف تفادي آثارها السلبية على السكان المدنيين أو على الأقل تقليل تلك الآثار.

وثمة موضوعات قليلة تتعلق بإصلاح مجلس الأمن ثبت أنها مستعصية مثل مسألة حق النقض. وتعتقد الجماعة الكاريبية أن حق النقض أصبح يشكل مفارقة تاريخية، وأن

وأخيراً، فإن أعظم ميزة للاقتراح هي مرونته. ففي استطاعته أن يوفق بين تطلعات وآمال غالبية الأعضاء بما في ذلك المجموعات الإقليمية، مثل المجموعة الأفريقية، من خلال ترتيبات قابلة للتغيير في كل إقليم.

ونحن نحترم ونتفهم رغبة أفريقيا في تمثيل عادل في مجلس الأمن. فأفريقيا تسعى جاهدة للتعويض عن الإجحاف التاريخي الذي تعرضت له. وفي اعتقادنا أن اقتراح الاتحاد من أجل توافق الآراء يتماشى تماماً مع النهج الأفريقي. ويستند موقفنا وموقف الاتحاد الأفريقي معاً على المبدأ القائل بأنه ينبغي أن يكون بوسع كل منطقة أن تقرر بشأن الترتيب الخاص بها للتمثيل في المجلس.

وفي رأينا أن مطالبة أفريقيا بمقعدين دائمين تختلف عن الاقتراحات الأخرى التي تسعى إلى الحصول على عضوية دائمة لدول بمفردها. فأفريقيا، في رأينا، تسعى إلى الحصول على مقعدين دائمين لمنطقة أفريقيا بأسرها. وإننا نلاحظ أيضاً أنه مقابل المقعدين المتمتعين بالقوة اللذين تسعى أفريقيا لشغلهم، يمكن أن يأتي التمثيل في المجلس من دولتين أو، من خلال التناوب، من عدد أكبر من الدول الأفريقية. بمقتضى ترتيبات يقررها الأفارقة بأنفسهم. وفي رأينا أن التناوب هو أفضل السبل لضمان تمثيل المصالح الإقليمية، بما في ذلك مصالح أفريقيا، علاوة على توفير مزيد من الفرص لجميع الدول لضمان زيادة تواتر الحصول على عضوية مجلس الأمن.

ونظراً لأن اقتراحنا يقوم على أساس نهج إقليمي، ففي إمكانه أيضاً التوفيق بين مصالح المجموعات دون الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية، والجماعة الكاريبية وأمريكا الوسطى. ويمكن للجماعات الأخرى مثل منظمة المؤتمر الإسلامي أن تضمن تمثيلاً مؤكداً بشغل بعض المقاعد المخصصة للمناطق مثل أفريقيا وآسيا. فضلاً عن ذلك، فإن

لكي يصبح أكثر تمثيلاً، وأكثر شفافية، وأكثر خضوعاً للمساءلة، وأكثر فعالية. ولكن هناك اختلافات هامة تتعلق بطريقة تحقيق هذه الأهداف. ونحن إذ نفتح هذه المناقشة، نجد أن مواقف جميع الأطراف من إصلاح مجلس الأمن معروفة جيداً وقد أعيد التأكيد عليها في الأيام الأخيرة.

وقد دعم موقف مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء أثناء الدورة الماضية في الوثيقة A/59/L.68، وهي معروفة أيضاً للأعضاء جميعاً. وما برح أعضاء المجموعة يرون أن اقتراحنا يوفر أفضل أساس يبشر بظهور توافق في الآراء، وخاصة بشأن موضوع التمثيل العادل في مجلس الأمن.

واسمحوا لي أن أكرر من جديد بإيجاز مزايا اقتراح مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء: أولاً، إن اقتراحنا منصف ويدعو إلى المساواة. وهو يحترم مبدأ المساواة في السيادة بين الدول ولا يميز بين الدول الأعضاء.

ثانياً، سيزيد اقتراحنا فرصة جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم في ضمان مزيد من التمثيل في مجلس الأمن.

ثالثاً، سيعزز هذا الاقتراح خضوع أعضاء مجلس الأمن للمساءلة من خلال آلية ديمقراطية للانتخاب الدوري، وإعادة الانتخاب إذا تمت الموافقة عليه.

رابعاً، اقتراحنا بسيط، فهو يقترح تعديلاً مباشراً للميثاق توافق عليه الجمعية العامة.

خامساً، يتسم اقتراح الاتحاد من أجل توافق الآراء بأنه واقعي. نظراً لأنه يستطيع أن يوفق بين مصالح ومواقف جميع الدول الأعضاء. وإذ حظي هذا الاقتراح بالموافقة، فمن المرجح كفاءة التصديق اللازم عليه، بما في ذلك التصديق اللازم من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن.



الأمن لقضايا مثل تلك التي يُنظر فيها في إطار ما يسمى بالمناقشات المواضيعية، والتي تتواءم مع اختصاص الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدرجة أكبر.

وباكستان تؤيد التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ١٢٦/٥٨، ولا سيما دعوته مجلس الأمن إلى أن يقدم إلى الجمعية العامة تقارير حول مواضيع محددة، وأن يقدم رئيس مجلس الأمن إحاطات إلى رئيس الجمعية العامة، وإلى أن يعقد رؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي الاجتماعي اجتماعات مشتركة. وينبغي إضفاء الصفة المؤسسية على تلك الآليات في أقرب وقت ممكن.

ومع ذلك، فإن إصلاح أساليب عمل المجلس يجب أن يتجاوز تلك التحسينات في جوانبه العملية. وينبغي مراعاة الانفتاح والشفافية والشمول في أساليب عمل مجلس الأمن وهيئاته الفرعية، وخاصة لجنة الجزاءات والهيئات التي تتناول قضايا عامة، مثل الإرهاب وعدم الانتشار، والتي تهم جميع الأعضاء بشكل مباشر. ويجب أن يكف المجلس عن العمل في سرية تامة عن عموم الأعضاء. وكما يرد في النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، ينبغي أن يتم معظم عمل المجلس في جلسات علنية، مثلما كان الحال حتى نهاية الحرب الباردة. وينبغي أن تكون المشاورات غير الرسمية هي الاستثناء وليس القاعدة التي أصبحت سارية الآن. والدول الأعضاء المعنية بمسألة ما بصورة مباشرة ينبغي لها أن تشارك في كل من الجلسات المفتوحة والجلسات غير الرسمية للمجلس. ومشاريع القرارات والمقترحات التي توزع بصورة غير رسمية في المجلس ينبغي أن تتوفر لجميع الدول الأعضاء، على الأقل قبل أن توزع على وسائط الإعلام.

وفي سياق تحسين أساليب عمل المجلس، تتعاطف باكستان مع معظم الاقتراحات الواردة في الورقة غير الرسمية التي وزعها الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا

اقترح الاتحاد من أجل توافق الآراء، من خلال إتاحة إمكانية إعادة الانتخاب، يوفر إمكانية العضوية الطويلة الأمد بل والمستمرة لبعض الدول إذا رشحت لذلك كل في منطقتها.

وإننا ندرك جميعاً أن الاتفاق في إطار العضوية العامة حول موضوع التمثيل في مجلس أمن بعد زيادة عضويته سيتطلب مفاوضات صعبة تقتضي الصبر. وينبغي أن يتاح للدول الأعضاء الوقت اللازم والمساحة اللازمة لتوفيق أوضاعها وبلورة حل مقبول من الأعضاء جميعاً. وعليه، لا بد من الدخول في حوار ومفاوضات بناءة لتحقيق حل عادل ومقبول على نطاق واسع.

وفي نفس الوقت، لا بد أن نأخذ في الحسبان الجوانب الأخرى المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، أي أساليب عمله - أو ما يسمى بقضايا المجموعة الثانية. وبالنسبة لأغلبية كبيرة من الدول الأعضاء، خاصة الدول الصغيرة والمتوسطة، فإن إصلاح مجلس الأمن يعني، في المقام الأول، تحسين أساليب عمله. والفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة قد توصل إلى اتفاق مبدئي بشأن عدد كبير من الاقتراحات لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن. ومن بين تلك الاقتراحات ما يجري تنفيذه، إلا أن الأغلبية ما زالت تنتظر ترجمتها إلى ممارسة للمجلس.

وأود أن أتوجه بالشكر للسفير أندري دنيسوف، رئيس مجلس الأمن، على عرضه تقرير المجلس على الجمعية العامة. لقد تحسنت نوعية التقرير ومضمونه. والتقرير الحالي يوفر سجلاً إحصائياً جيداً وإشارة حاضرة بشأن مسائل قيد نظر المجلس. غير أنه لا يساهم في تحقيق فهم أفضل لدى الأعضاء بشأن الكيفية التي عالج بها المجلس حالات بعينها والسبل التي توصل إلى قراراته من خلالها. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر الإعراب عن قلق باكستان إزاء اقتحام مجلس

بهذه المسألة وسيتمّكّن الوفود من تبادل الآراء بغية زيادة فرص التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تلك المسألة الهامة، إلا وهي إصلاح مجلس الأمن، بما في ذلك تحسين أساليب عمله.

**السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة):** السيد

الرئيس قبل أن أبدأ كلمتي، اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى صوتكم وإلى أصوات من سبقوني لكي أتقدم بخالص التعازي وصادق المواساة باسم حكومة وشعب الإمارات إلى حكومة وشعب الأردن الشقيق وأهالي ضحايا الحادث الإرهابي الأليم الذي تعرضت له العاصمة الأردنية عمان مساء أمس. ونعرب عن إدانتنا له.

وباسم وفد الإمارات العربية المتحدة، أعرب عن شكرنا وتقديرنا لرئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة ونائبه لما جاء في تقريرهم الأخير من معلومات قيّمة تعكس بشكل أو بآخر مدى الجهود الكبيرة التي بذلوها من أجل تحقيق التوافق في الآراء حول ما نسعى إليه جميعاً في مجال تعزيز التمثيل الدولي في مجلس الأمن وشفافية تنفيذ المسؤوليات المناطة به في مجالي صون وحفظ الأمن والسلم الدوليين.

لقد شهد العالم منذ مطلع العقد الماضي إطلاق عملية شاملة للإصلاح، وخصوصاً في منظومة الأمم المتحدة لتتواكب في قدراتها وإسهاماتها مع مستوى التحديات الدولية الناجمة عن متغيرات ما بعد انتهاء الحرب الباردة، ومفاهيم النظام العالمي الجديد المرتكزة على مبادئ الشراكة والديمقراطية وتعددية المصالح فيما بين الدول والشعوب. ونظراً لأن مجلس الأمن يشكّل الجهاز الرئيسي في هذه المنظومة، لما يناط به من مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين واستناداً إلى المادة ٢٤ من الميثاق، حرص قادة

وليختنشتاين. والمحالات التي تم تناولها في المرفق لهذه الورقة - أي علاقة المجلس مع الجمعية العامة والهيئات الرئيسية الأخرى، وتنفيذ قرارات المجلس، وعمل الهيئات الفرعية، واستخدام حق النقض، وإدارة عمليات حفظ السلام وإدماج أعضاء المجلس الجدد - كلها ضرورية لضمان الشفافية والشمول والمساءلة في عمل المجلس. ويتطلع وفدي إلى فرصة مبكرة لعرض اقتراحاته وآرائه بغية إثراء المقترحات التي وزعتها الوفود الخمسة وبلورة اتفاق بشأنها.

وترى باكستان أن أي قرار بشأن إصلاح مجلس الأمن ينبغي اعتماده بالإجماع، أو على الأقل بأوسع تأييد ممكن. وأسبابنا لاتخاذ هذا الموقف واضحة. فإصلاح المجلس قضية هامة تمس مصالح الأمن الوطني لكل دولة من الدول الأعضاء. وأي تحرك متعجل لتأمين قرار بالتصويت سيعيد إلى الحياة توترات إقليمية وانقسامات داخل المنظمة. وسيعرقل مرة أخرى، بل وقد يقوض، بقية برنامج إصلاح الأمم المتحدة. ويمكن أن يوقف التقدم الذي نحرزه أو نتوقع إحرازه بشأن إنشاء لجنة بناء السلام، والإرهاب، ومجلس حقوق الإنسان، وأهم من كل ذلك، تنفيذ برامج التنمية.

وفضلاً عن ذلك، فإن أي اقتراح لإصلاح مجلس الأمن يتم اعتماده بتصويت يقضي إلى انقسام لن يترجم إلى واقع على الأرجح، لأنه لن يحصل على تصديق ثلثي الأعضاء، بما في ذلك الأعضاء الخمسة الدائمين. وفي واقع الأمر، فإن تصويتاً يؤدي إلى الانقسام ربما يجمد الوضع الحالي في مجلس الأمن، وبالتالي يهدر فرصة للتبكير بإصلاح المجلس وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه.

لقد فوضت قمة ٢٠٠٥ رئيس الجمعية العامة بإجراء مشاورات حول مسألة إصلاح مجلس الأمن وتقديم تقرير مرحلي قبل انتهاء هذه الدورة. ونثق أنه في الوقت الملائم، سيعقد الرئيس اجتماعاً للفريق العامل المفتوح العضوية المعني

لتكوين عضوية المجلس. وعليه فإننا إذ نحدد موقفنا الداعي إلى ضرورة إعادة هيكلة عضوية مجلس الأمن بما يتواءم مع جدول أعماله الحالي، الذي بات أكثر تعقيدا ومتجاوزا بكثير للحالات الأمنية التقليدية التي كان يتناولها أثناء مرحلة الحرب الباردة، فإننا نعلن من هذا المنطلق عن تمسكنا بثلاثة ثوابت رئيسية عند الحديث عن مسألة توسيع عضوية المجلس، وهي.

أولا، ينبغي أن يكون إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته جزءا لا يتجزأ من مشروع مشترك متكامل العناصر، يراعى فيه مبدأ المساواة بين الدول في السيادة والتوزيع الجغرافي العادل، بعيدا عن سياسة الانحياز أو الانتقائية القائمة حاليا.

ثانيا، إن أية زيادة في عضوية مجلس الأمن ينبغي أن تأخذ في الاعتبار تصحيح التمثيل الحالي الناقص للدول النامية والصغيرة.

ثالثا، ونظرا لأن الدول العربية يبلغ عددها ٢٢ دولة، أي ما يعادل ١٢ في المائة تقريبا من مجموع الدول الأعضاء في المنظمة الدولية، فإننا نطالب بضرورة تخصيص مقعد دائم لمجموعة الدول العربية، تشغله تلك الدول بالتناوب وبالتنسيق فيما بينها، ووفقا للممارسة التي تتبعها جامعة الدول العربية في إطار المجموعتين الأفريقية والآسيوية، الأمر الذي لو تم تحقيقه فإنه سيساهم في تعزيز المشاركة الفاعلة لهذه الدول، خصوصا في جهود معالجة قضاياها الإقليمية الأكثر تعقيدا والمطروحة على جدول أعماله، وأيضا في مشاركتها الأفضل في المساعي المشتركة الرامية إلى استتباب السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

إننا وإذ نبدي ارتياحنا لبعض التدابير المحدودة التي اتخذت خلال الأعوام القليلة الماضية وساهمت في تحسين بعض إجراءات عمل المجلس، لا سيما في مجال تطوير جلساته

الدول والحكومات سواء في مؤتمر قمة الألفية عام ٢٠٠٠، أو في اجتماعهم رفيع المستوى في الدورة الستين للجمعية العامة، على التأكيد مرة أخرى على ضرورة مواصلة تكثيف الجهود الممكنة من أجل إجراء الإصلاحات الشاملة لهيكل هذا المجلس، وجعله أكثر تمثيلا وأكثر كفاءة وشفافية، وبما يعزز فاعليته ومشروعيته في تنفيذ قراراته الرامية إلى صنع السلام العالمي وحماية البشرية من تهلكة الحروب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وغيرها من التهديدات الراهنة المحدقة بعالمتنا المشترك.

عند تأسيس مجلس الأمن عام ١٩٤٥ كان عدد أعضاء الأمم المتحدة آنذاك ٥١ عضوا. أما اليوم وبعد زيادة هذه العضوية إلى ١٩١ دولة باتت تركيبة الهيكل الحالي لهذا المجلس لا تعكس على الإطلاق الواقع الحقيقي أو الديمقراطي والعادل لتمثيل المجتمع الدولي، الأمر الذي أحل بتركيبه التوازن السياسي لهذا المجلس. بل وشكل أيضا مصدرا واضحا لإضعاف شفافية القرارات التي يتخذها إزاء العديد من القضايا الدولية الهامة المطروحة على جدول أعماله. ولذا فإننا ندعم بقوة الحاجة الدولية الملحة والعاجلة إلى إحداث الإصلاح الجوهرى القابل للتطبيق في هيكله وأساليب عمله، بما في ذلك زيادة عدد أعضائه الدائمين وغير الدائمين، ليتلاءم بكيانه والدور الرئيس الذي يقوم به مع مستوى التحديات والتهديدات الأمنية الراهنة التي تواجهها شعوبنا.

إن وفد بلادي، الذي درس باهتمام ما جاء في توصيات الأمين العام وفريقه الرفيع المستوى بشأن هذا البند، فضلا عن متابعته عن كثب مسار المداولات الخاصة التي أجرتها الجمعية العامة والمجموعات الجغرافية، وخصوصا خلال الأشهر القليلة الماضية، بما فيها جملة المبادرات ومشاريع القرارات والمقترحات المطروحة بشأنه، يقلقه استمرار تعميق الاختلافات في وجهات نظر الدول، ولا سيما فيما يتصل بمسألة الشكل والحجم المقترحين

وختاماً، إننا نأمل أن تؤدي مداولاتنا بشأن هذا البند إلى تقريب وجهات النظر والوصول إلى المزيد من التفاهم الدولي البناء والهادف إلى تحقيق الإصلاح المنشود في هيكلة مجلس الأمن وإجراءات عمله وبما يضمن استيعابه الأفضل لمسؤولياته المتعظمة، وتمكينه من صون الأمن والسلم على الصعيدين الإقليمي والدولي.

**السيد المنصور (البحرين):** اسمحوا لي في البداية أن أشارككم في تقديم التعازي والمواساة إلى وفد المملكة الأردنية الهاشمية وإلى الشعب الأردني الشقيق على ضحايا التفجيرات الإرهابية الجبانة التي وقعت في عمان يوم أمس والتي أودت بحياة عشرات الضحايا من الأبرياء، سائلاً المولى أن يسبغ واسع رحمته على الضحايا ويسكنهم فسيح جناته.

يسر وفد بلادي أن يرحب بتقرير مجلس الأمن الذي قدمه السفير أندريه دنيسوف، الممثل الدائم للاتحاد الروسي ورئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، والوارد في الوثيقة A/60/2، والذي يستعرض فيه المجلس ملخصاً لأنشطته خلال العام الماضي في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين.

وهذا التقرير، بما حواه من رؤى، يعد فرصة سانحة للدول الأعضاء لدراسة وتقييم أعمال المجلس ودوره المتزايد في التعاطي مع مختلف القضايا الدولية التي تدخل في مجال اختصاصه. وبالتالي، ينبغي للدول الأعضاء في المنظمة إمعان النظر في التقرير حتى تكون على دراية تامة بما يجري في مجلس الأمن، الذي يعمل بالنيابة عنها، طبقاً لما جاء في الميثاق، خاصة وأن القرارات الهامة التي يتخذها المجلس تلقي على الدول جميعاً التزامات يجب الوفاء بها.

ولا شك أن مجلس الأمن قد أصبح الجهاز الأكثر نشاطاً في الأمم المتحدة. بل إن دور المجلس أخذ يتعظم في السنوات الأخيرة، وأضحى يمثل حلّ أنشطة الأمم المتحدة ويعكس صورتها في العالم. ولذلك، فإن أي إخفاق للمجلس

العلنية المفتوحة، ومشاركة الدول غير الأعضاء في مداولاته وخصوصاً الدول المشاركة بعمليات حفظ السلام، إلا أننا نعرب عن خيبة أملنا إزاء تأثر قرارات وإجراءات عمل المجلس بسياسة ازدواجية المعايير التي باتت تغطي على بعض أعماله، وخصوصاً تلك المتصلة ببعض قضايا الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يتنافى مع جملة قراراته السابقة ذات الصلة. وعليه فإننا ندعو إلى ضرورة إجراء تقييم دوري جاد وشامل وموضوعي لأساليب عمل المجلس بهدف إضفاء الطابع المؤسسي والشفافية على نهج إجراءات عمله ومعايير صنع القرار فيه. كما وندعو في هذا السياق إلى ما يلي.

أولاً، الدفع باتجاه إلغاء أو ترشيد استعمالات حق النقض (الفيتو) الذي أثبت أن استخدامه في أغلب الأحيان يشكل عائقاً سلبياً يحول دون تنفيذ دور المجلس في إيجاد التسوية العادلة والدائمة للعديد من القضايا الهامة التي يتناولها، استناداً لمبادئ الميثاق وقرارات الشرعية الدولية وأحكام القانون الدولي ذات الصلة.

ثانياً، نطالب بضرورة مراعاة المجلس لمصالح الشعوب عند اعتماده لأي من القرارات في إطار الفصل السابع للميثاق، والتي تُجيز فرض تدابير جزاءات أو عقوبات اقتصادية على أي من الدول المخالفة لقراراته.

ثالثاً، ندعو إلى مشاوراة الدول غير الأعضاء في أعماله، ولا سيما الدول المعنية منها بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالقضايا المطروحة على جدول أعماله.

رابعاً، نطالب بضرورة تطوير أوجه التنسيق ما بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمنظمات الإقليمية، وبما يساهم في حشد كل الطاقات والوسائل والقدرات الممكنة لاحتواء النزاعات والصراعات القائمة واحتواء أبعادها الخطيرة على البشرية.

الفريق العامل، ونائبه المندوبين الدائمين لجزر البهاما وليختنشتاين على جهودهما الطيبة في إبراز عمل الفريق العامل.

وما زالت مسألة إصلاح مجلس الأمن تمثل إحدى القضايا الرئيسية التي يجري تداولها في المناقشة العامة السنوية للجمعية العامة. وقد أعرب العديد من رؤساء الدول والحكومات عن آراء حكوماتهم بشأن هذه المسألة أثناء المناقشة العامة للاجتماع العام الرفيع المستوى، الذي عقد في الجمعية العامة في دورتها الستين في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

إن الفريق العامل يقوم بدراسة قضايا هامة للغاية. فالعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، والعلاقة بين مجلس الأمن والأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة، والمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات، والمسائل المتعلقة بعمل لجان الجزاءات، والأجهزة الفرعية لمجلس الأمن، ومسألة استعمال حق النقض (الفيتو) تشكل كلها قضايا هامة للغاية يجب تحديدها بشكل دقيق حتى لا يتم التداخل في الاختصاصات بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. وفي اعتقادنا أن العلاقة بين أجهزة الأمم المتحدة يجب أن يسودها التعاون والتكامل. وتلك العلاقة منظمة بوضوح في أحكام الميثاق، من حيث توزيع المسؤوليات بين الأجهزة. لذا، ينبغي العمل على صون هذه العلاقة واحترامها، لأنها نابعة من الميثاق، وبالتالي، فهي الضمان الذي يحول دون تداخل الاختصاصات والمسؤوليات ويحد من قيام أي جهاز بالتعدي على اختصاصات الأجهزة الأخرى.

ويرى وفد بلادي أن إقامة علاقة قوية وتعاون مستمر بين مجلس الأمن والجمعية العامة أمر أساسي وهام لضمان فعالية الأمم المتحدة في مواجهة التحديات والتهديدات التي تواجه المنظمة. فهذه العلاقة يجب أن تتفاعل

في التعاطي مع قضايا العالم قد يجعل صورة الأمم المتحدة تمتاز لدى الرأي العام العالمي، الذي يختزل المنظمة الدولية في مجلس الأمن، مما يتطلب منا تصحيح هذا المفهوم من أجل الأمم المتحدة بكاملها.

ولكي نضع الأمور في نصابها، يجب وينبغي عدم إضعاف دوري الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. بل يجب إبراز دوريهما الرئيسيين والهامين، باعتبارهما جهازين رئيسيين في الأمم المتحدة، كما هو حال مجلس الأمن، وتجنب إغفال دوريهما في التعاطي مع جميع القضايا الدولية، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

وعالم اليوم يعيش في مناخ سياسي متغير ومتطور، مما يجعل هذه الحقبة فترة اختبار وتحد لمنظمتنا عليها أن تواجهها بكل اقتدار وكفاءة. فهناك تحديات جديدة تواجه المنظمة، إضافة إلى التهديدات القديمة المستمرة التي لم ننجح جميعاً في إنقاذها. فظاهرة الإرهاب قد انتشرت واستفحل شرها وأصابت الجميع، مما يستدعي مواجهتها بشكل متكاتف لاحتثات جذورها وأسبابها. كما أن انتشار الأمراض القاتلة اخذ يعصف بالآلاف من الضحايا لدرجة أصبحت معه ضحايا هذه الأمراض الفتاكة تفوق ضحايا الحروب عدداً، مما يوجب علينا مواجهتها من خلال التعاون المشترك لدحرها والقضاء عليها. وهناك قضايا هامة أخذت تواجهنا وعلينا جميعاً، بوصفنا دولا ومنظمة، مواجهتها بشكل جماعي لإيجاد الحلول المناسبة لها.

ويسر وفد بلادي أن يرحب بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، الوارد في الوثيقة (A/59/47). ويشكر وفد بلادي رئيس الجمعية العامة السابق، السيد جان بينغ، على رئاسة

إن مجلس الأمن الذي نتطلع إليه في ثوبه الجديد يجب أن يكون مجلساً ممثلاً للدول كافة، يراعي مصالحها، ويصون أمنها، ويسهر على استقرارها؛ مجلساً يتطلع إليه الجميع، ينشدونه في أزماتهم، يشد من أزرهم، يذود عن حقوقهم، يشعرون في ظله بالأمان، يثقون فيه، ويتطلعون نحوه لتحقيق أمنهم؛ يصون السلم، يدافع عن الحق ويقيم العدل، ويتخذ من المساواة شعاراً له. هذا هو المجلس الذي نتطلع إليه جميعاً في هذه المنظمة.

**السيد حميدون (ماليزيا)** (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية بالانضمام إليكم يا سيدي وإلى الآخرين الذين تكلموا قبلي في الإعراب عن إدانتنا بأشد العبارات للهجمات الإرهابية التي وقعت في عمان. وباسم حكومة ماليزيا وشعبها، نقدم أصدق تعازينا لحكومة وشعب الأردن فيما لحقته تلك الهجمات من خسائر في الأرواح وتدمير للممتلكات.

ويسر وفدي أن يشارك في هذه المناقشة المشتركة للبلدين ٩ و ١١٧ من جدول الأعمال. وأود أن أعرب عن تقديري الصادق للسفير أندري ديزوف، ممثل الاتحاد الأوروبي والرئيس الحالي لمجلس الأمن، لعرضه التقرير السنوي المقدم من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، الوارد في الوثيقة A/60/2. وقد أحاط وفدي علماً بتقرير المجلس. وأود أيضاً أن أهنئ أعضاء المجلس الذين انتخبوا حديثاً للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٧، وهم بيرو وسلوفينيا وغانا وقطر والكونغو. ولدينا ثقة في أنهم سيعطون دفعة جديدة لأعمال المجلس.

ويتيح نظر الجمعية العامة في التقرير السنوي لمجلس الأمن فرصة طيبة لأعضاء المنظمة بصفة عامة لتقييم عمل المجلس وأدائه خلال الفترة قيد الاستعراض. ويتمشى هذا مع المادتين ١٥ و ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص على

بين الجهازين الرئيسيين، خدمة لمصالح جميع الدول الأعضاء. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يجب توطيد التعاون بين هذين الجهازين وإجراء المزيد من الحوار وتبادل المعلومات بينهما، على أن يحترم مجلس الأمن رغبات الجمعية العامة في علمية اتخاذ قراراته لما تحظى به هذه المسألة من أهمية بالغة، وذلك لأن الجمعية العامة هي الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة، وبالتالي فهي جزء لا يتجزأ من نظام الأمن الجماعي الوارد في ميثاق المنظمة.

إن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يجري على نحو شامل، وأن يعكس الحقائق السياسية والواقع الجديد في الوقت الحاضر. ذلك لأن مجلس الأمن لن يستطيع ضمان السلم والأمن الدوليين، كما هو منصوص عليه في الميثاق، إلا إذا تسنى له أن يكون انعكاساً للمتغيرات الدولية وحقائق القرن الحادي والعشرين، وأن يتسم بالديمقراطية والشفافية، ويراعي مصالح الدول الصغيرة قبل الدول الكبيرة، وأن يجعل هدفه مصلحة الجميع ليكون ممثلاً لهم، وراعياً لحقوقهم، وحافظاً لمصالحهم، وضامناً لاستقرارهم.

وإصلاح مجلس الأمن، الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، قد أصبح مطلباً ملحاً وذا أولوية ينبع من منطلق إدراك الدول الأعضاء لحقيقة مؤداها أن يكون المجلس ممثلاً تمثيلاً عادلاً لها جميعاً. وأصبحت مسألة زيادة عدد أعضاء المجلس وتحسين أدائه وإجراءاته من أولويات القضايا المطروحة في الأمم المتحدة. ولذلك، يجب التأكد من أن هذا الإصلاح سوف يصب في مصلحة الجميع. ويجب أن يأخذ الإصلاح في الحسبان الازدياد المطرد للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأن يضاعف الجهود لكي يكون المجلس ممثلاً تمثيلاً عادلاً لهذه الدول، ويأخذ في اعتباره مصالح الدول كافة.

في السودان بوضوح على التزام مجلس الأمن بإقرار السلام والأمن في هذا البلد، مما يؤذن ببدء فصل جديد في تاريخه. وتتطلع ماليزيا إلى أن يتخذ المجلس مزيدا من القرارات الفعالة فيما يتعلق بحالات الصراع، وخاصة في أفريقيا.

وتمثل ممارسة المجلس بصفة متزايدة عقد جلسات مفتوحة إسهاما مهما، لأن تلك الجلسات تتيح الفرص لمشاركة عموم الأعضاء في أعمال المجلس. ونعرب عن ترحيبنا الخاص بممارسة المجلس إيفاد بعثات إلى الميدان بصفة متزايدة، كالبعثة التي أوفدها إلى أفريقيا الوسطى في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، لتقييم احتمالات السلام والاستقرار في تلك المنطقة. علاوة على ذلك، نشي على الإحاطات الإعلامية التي قدمها السيد جان إيغلاند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، بشأن الحالة الإنسانية في أفريقيا، ليوّجه اهتمام المجلس إلى التحديات التي تعترض محاولة تأمين الموارد الكافية للمساعدة على تلبية الاحتياجات الإنسانية الحادة في أفريقيا. ونناشد المجتمع الدولي أن يتقدم للمساهمة بسخاء في تخفيف العبء الواقع على المعوزين في أفريقيا ومعانائهم.

كما نشي على المناقشة العامة للبعد الأفريقي في أعمال مجلس الأمن في جلسة المناقشة الختامية التي عقدت في أعقاب ما يزيد على ٢٠ جلسة رئيسية وغير رسمية معنية بالمسائل الأفريقية عقدها المجلس خلال شهر مارس من هذا العام. ويشدد وفدي على ضرورة الجمع بين الجهود المبذولة لإقرار السلام والأمن وبين استراتيجيات التنمية طويلة الأجل، بغية الانتقال من منطق حل المشاكل إلى منطق الوقاية منها.

ونرحب بالجهود المشتركة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن في هذا الصدد. ويزداد ذلك أهمية بالاعتراف بالترابط بين التهديدات والتحديات التي يواجهها

أن تتلقى الجمعية العامة تقارير سنوية وأخرى خاصة من مجلس الأمن وتنظر فيها، وعلى أن تتضمن هذه التقارير بيانا عن التدابير التي يكون المجلس قد قررها أو اتخذها لحفظ السلم والأمن الدولي.

والتقرير المعروض علينا مرجع مفيد يوجز الأعمال الواسعة النطاق التي اضطلع بها المجلس على مدى الفترة قيد الاستعراض. ونعرب عن تقديرنا لإسهام المجلس ذي الأهمية الحيوية والدور المحوري الذي يقوم به في صون السلام والأمن الدوليين. وتتيح المناقشة المتعلقة بتقرير المجلس فرصة أمام الدول الأعضاء للتفكير مليا في أهمية دور المجلس والكيفية التي يمكن بها زيادة كفاءته وفعاليته. وينبغي النظر إلى ذلك في سياق تعزيز الشفافية في أعمال المجلس.

ومع أن وفدي يثني على الاتجاه السائد نحو تحقيق الشفافية في أعمال المجلس، يمكن التشجيع على زيادة الشفافية والقابلية للمساءلة بأن يعقد المجلس جلسة مفتوحة لمناقشة تقريره قبل تقديمه إلى الجمعية العامة.

ويلاحظ وفدي أن المجلس قد تناول مجموعة واسعة من المسائل خلال الفترة قيد الاستعراض، في تأكيد جديد للاتجاه السائد في الأعوام الأخيرة نحو الزيادة المستمرة في حجم أنشطة المجلس ونطاقها. وقد عقد المجلس ما مجموعه ٢٢٩ جلسة، واتخذ ٦١ قرارا، وأصدر ٥٨ بيانا رئاسيا.

ولا تزال الصراعات والقلاقل في أفريقيا تنصدر جدول أعمال المجلس. وبرغم قسوة ظروف الأزمة في السودان، يسر ماليزيا أن الحالة قد تحسنت بدرجة كبيرة في أعقاب إتمام عملية نيفاشا للسلام بنجاح. ويثني وفدي على المجلس لمبادرته إلى اتخاذ ثمانية قرارات بشأن السودان وعقد جلسات استثنائية في نيروبي يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وهي المرة الرابعة فقط التي يجتمع فيها خارج مقر الأمم المتحدة. ويبرهن نشر بعثة الأمم المتحدة

على مسألة الأطفال والصراع المسلح، وعلى الحاجة إلى آليات منهجية وشاملة للرصد والإبلاغ.

وقد أعرب وفدي في المناقشة المفتوحة بشأن دور مجلس الأمن في الأزمات الإنسانية عن رأي مفاده أن أي إجراء يرمي إلى التدخل الإنساني في حد ذاته لا يوجد أساس له في الميثاق أو في القانون الدولي. ومن ثم لا بد أن يكون من الواضح أن استجابة المجلس، رغم أن له دورا يؤديه، ينبغي أن تستند إلى التمييز بين الأزمات الناشئة عن حالات الصراع والناجمة عن أسباب أخرى، منها الكوارث الطبيعية.

ولئن كانت الإجراءات المتبعة في التعامل مع الصراع جديدة بالثناء، فإن المسؤولية عن كفالة تجنب الصراع تظل أيضا على عاتق المجلس. ولذلك تقوم بالتأكيد حاجة إلى التعلم من تجارب الماضي وإلى مواصلة السعي إلى السبل والوسائل لتلافي نشوب الصراع. وإن الجهود المبذولة لإجراء مناقشات بشأن هذه المسألة تشمل خطوات في الاتجاه الصحيح.

إننا نسلم بأن المجلس تقع على عاتقه مسؤولية تناول المسائل الإنسانية التي تتصل بصورة محددة بحالات الصراع، وبأنه اضطلع بأعمال ملائمة لمعالجة مثل تلك الحالات. وقد مهدت دراسة المجلس لتلك المسائل الطريق للعمل في مجالي حفظ السلام وبناء السلام وفي منع العودة إلى الصراع. وتتفق على أن العودة إلى حالة الصراع غالبا ما تتوقف على ما إذا كانت ثلاث مسائل رئيسية في حالات ما بعد الصراع قد عولجت بصورة ملائمة وإلى أي حد - وتحديدًا، تعزيز سيادة القانون؛ وإصلاح قطاع الأمن؛ ونزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ويؤيد وفدي وجهة النظر القائلة إن ركائز الأمن في ما بعد الصراع تلك ينبغي أن تعزز بقدر أكبر لتحقيق سلام طويل الأمد.

المجتمع الدولي وضرورة مواجهتها على نحو متكامل، مع أخذ الصلات بين التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان بعين الاعتبار. ونشدد أيضا على أهمية تعزيز التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وفي هذا الصدد ينبغي مواصلة التشجيع على زيادة التفاعل مع الاتحاد الأفريقي والرابطة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وتوافق ماليزيا على أن عقد مناقشات مواضيعية أمر مفيد في النهوض بفعالية المجلس. ونرى أن المناقشات المواضيعية المفتوحة من سبل السماح لأعضاء المجلس وعموم أعضاء الأمم المتحدة بعرض آراء ومقترحات بشأن المسائل المرتبطة مباشرة بأعمال المجلس. بيد أنه لا يزال من غير الواضح ما إذا كان المجلس قد أمعن النظر بالفعل في تلك الآراء لدى التوصل إلى قراراته.

وبالنظر إلى الحجم المتزايد في أعمال المجلس، نرى قصر المناقشات المواضيعية على الحد الأدنى، وإجراءها فيما يتعلق تحديدا بهدف تحقيق نتائج ملموسة لا يقتصر تأثيرها على أداء المجلس فحسب، وإنما يمتد أيضا إلى الأمم المتحدة بصفة عامة. وما زلنا نرى أن المناقشات المواضيعية والمسائل الأخرى الهامة التي يتناولها المجلس من وقت لآخر جديدة بتقديم تقارير خاصة عنها إلى الجمعية العامة، على النحو المنصوص عليه بموجب المادتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق وتمشيا مع ما يرمي إليه قرار الجمعية العامة ١٢٦/٥٨.

وقد شاركت ماليزيا مشاركة فعلية في المناقشات المواضيعية، وهي من الداعين منذ أمد طويل لأن يتصدى المجلس لمسألة حماية المدنيين المتضررين من الصراع المسلح.

وتقديرا لأهمية تعميم منظور متعلق بنوع الجنس في عمليات حفظ السلام، نشعر بالسرور خاصة لاهتمام المجلس المستمر بموضوع المرأة والسلام والأمن. وينطبق هذا أيضا



و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومرجعيات مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وبالانتقال إلى البند ١١٧ من جدول الأعمال، يود وفدي أن يذكر أننا نتفق مع وجهة النظر السائدة بأنه يجب أن يتم إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، بطريقة شاملة في كل من أساليب عمله والتوسع في عضويته، حتى يصبح أكثر شرعية وتمثيلاً وديمقراطية وشفافية. ونلاحظ المناقشات المكثفة التي ما فتئنا نجريها عن هذه المسألة على مر السنين، لكن الأوان قد آن لنتقل إلى التنفيذ.

وفي ذلك الصدد، ننوه مع الاهتمام بالورقة الغفل التي عممتها مجموعة من البلدان عن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. إن بعض المقترحات الواردة في الورقة ليست جديدة، لكن حقيقة ظهور المقترحات المتكرر بصورة منتظمة على مر السنين في شتى الأوراق الغفل، تشير إلى أنها تتضمن عناصر ترى الدول الأعضاء أنها حاسمة لإصلاح مجلس الأمن.

لقد دأبت ماليزيا على تأييد توسيع مجلس الأمن. وتدعم ماليزيا توسيع كلا فئتي العضوية، استناداً إلى التوزيع الجغرافي العادل حتى يكون تمثيله أوسع، ويعبر عن الاعتبارات الجغرافية - السياسية. وتود ماليزيا أن تكرر موقفها بأننا، إن لم نتوصل إلى اتفاق بشأن توسيع العضوية الدائمة، ينبغي أن نشرع بتوسيع العضوية غير الدائمة، بينما نبقي مسألة توسيع العضوية الدائمة قيد النظر على جدول أعمال الأمم المتحدة.

وينبغي أن يتناول الإصلاح أيضاً مسألة ممارسة حق النقض بقصد التخلص منه في نهاية المطاف، امتثالاً لمبدأ التساوي في السيادة كما نص عليه الميثاق. ولا تزال ماليزيا تعتقد بأن ممارسة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لحق النقض ينبغي أن تخضع لضوابط لمنع استخدام تلك القوة

وتحيي ماليزيا اهتمام المجلس المتواصل بالقضية الفلسطينية وتشهد على ذلك الإحاطات الإعلامية والمناقشات المفتوحة التي تجرى شهرياً حول تلك المسألة. لكننا نشعر بخيبة أمل من فشل المجلس في اعتماد مشروع قرار عن هذه المسألة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بسبب تصويت سلبى لأحد أعضاء المجلس الدائمين. ومن بين الـ ٧٧ مرة التي استخدم فيها ذلك العضو الدائم في مجلس الأمن حق النقض، استخدمت ٢٦ مرة منها في محاولة لشل أي جهود دولية ملموسة لوقف الصراع المستمر في الشرق الأوسط. ويذكر وفدي أن مجلس الأمن لم يتخذ في ذلك الشأن سوى قرار واحد، وتحديد القرار ١٥٤٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٤، الذي يتعلق بقيام إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، بهدم منازل الفلسطينيين في مخيم رفح للاجئين.

إننا ندعو مجلس الأمن إلى أن يعزز ويصون مصداقيته بتوكيد سلطته في ما يتصل بالقضية الفلسطينية، وبخاصة في ما يتعلق بالالتزام بخارطة الطريق وبحل إقامة دولتين، وإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية، وإنهاء أنشطة إسرائيل الاستيطانية الاستعمارية، وهدم الجدار الفاصل.

إن المجلس يجب ألا يسمح بالتلاعب بقراراته أو بالحيلولة دون اتخاذه إجراءات بناءة. ويجب على المجلس بالتأكيد أن يتخذ إجراءات في ما يتعلق بالجدار الإسرائيلي التوسعي الفاصل، الذي أعلن عن عدم شرعيته في الفتوى الصادرة من محكمة العدل الدولية.

إن معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال مستمرة منذ وقت طويل جداً. ويحدو ماليزيا الأمل أن يرقى مجلس الأمن إلى مستوى التزامه بمواصلة دعم تسوية شاملة وعادلة في الشرق الأوسط استناداً إلى القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)

بإدارة دفة مداولاتنا صوب تطبيق القرارات التي اتخذها زعماء العالم والتي تجسدت في الوثيقة الختامية.

واسمحوا لي أن أعرب عن تعاطف الدول الأفريقية الأعضاء في الأمم المتحدة مع المملكة الأردنية الهاشمية حكومة وشعبا في ما يتصل بالهجمة الإرهابية التي شنت يوم الأربعاء الموافق ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، والتي أزهدت العديد من الأرواح.

تعتبر أفريقيا إصلاح مجلس الأمن أمرا سياسيا لا لكامل عملية إصلاح الأمم المتحدة التي نلتزم بها فحسب، وإنما أيضا لتحقيق الهدف الرئيسي هدف صون السلام والأمن الدوليين، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. وضمن ذلك السياق اعتمد القادة الأفارقة على أرفع المستويات الحكومية، في مؤتمر قمته في سرت، بليبيا، بتاريخ ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥، إعلان سرت عن إصلاح الأمم المتحدة، الذي يوضح بصورة لا لبس فيها موقف أفريقيا من الإصلاح.

أود أن أذكر أن مساهمات أفريقيا في شتى العمليات التي أفضت إلى اجتماع القمة العالمي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ استنارت بذلك الموقف. وإن دعوة أفريقيا إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن بهدف جعله أكثر تمثيلا وشفافية تستند إلى تقييمنا بأن من شأن هذا الإصلاح أن يعزز شرعية قراراته والطابع التمثيلي لعضويته.

وفي نظرنا، يجب ألا يقتصر هذا الإصلاح على زيادة عدد أعضاء المجلس الدائمين وغير الدائمين؛ بل ينبغي أن يشمل أيضا تحسين أساليب عمله، لزيادة فعاليته وكفاءته، وتعزيز شفافية إجراءاته، وتحسين عمله وعملية اتخاذ القرار فيه وتأمين مشاركة أكبر في أعماله. ولذلك، نعتبر الدورة الحالية للجمعية العامة فرصة تاريخية لاتخاذ قرارات تضمن أن يؤدي إصلاح مجلس الأمن إلى ديمقراطيته وشفافيته

بصورة جائرة، وفقا لأهواء حامل هذا الحق وحده، لإلغاء رغبة الأغلبية.

في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أثناء عقد المناقشة المواضيعية بشأن تقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح"، اقترحت ماليزيا أنه، إلى أن يتم تحقيق هدف إلغاء حق النقض، يمكن أن يكون هناك حق نقض معدّل، تحتاج موجه دولتان تتمتعان بحق النقض إلى دعم ثلاثة أعضاء آخرين في مجلس الأمن لوقف اتخاذ قرار لمجلس الأمن.

وينبغي لمجلس الأمن، قبل أن يتخذ أي قرار حول مسألة تتطلب التنفيذ من جانب الدول الأعضاء، أن يسعى إلى الحصول على آراء العضوية العامة. ومن شأن ذلك أن يسمح للدول الأعضاء بأن تعرب عن آرائها وأن تبدي تعقيبات أو اقتراحات عما يمكن إدخاله من تحسينات على القرار قبل اتخاذه. وقد رأينا في الماضي أن بعض قرارات مجلس الأمن فرضت على الدول الأعضاء عبئا ثقيلا في ما يتعلق بطلب التقارير، مسببا الإعياء في إعداد التقارير.

السيد الرئيس، إن ماليزيا ستواصل دعمكم والعمل عن كثب معكم ومع الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة ومع الأمين العام على استكشاف أفكار جديدة والتوصل إلى نظرة جديدة في ما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن. إننا نملك بالفعل الأدوات اللازمة للدفع بالعملية قدما. وما هو مطلوب هو الدعم التام والإرادة السياسية من جانب الدول الأعضاء.

**السيد والي (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية):** يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن المجموعة الأفريقية عن بند جدول الأعمال المعنون "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته والمسائل ذات الصلة".

نود أن نعرب لكم، السيد الرئيس، عن تقديرنا لقيادتكم في توجيه أعمال هذه الدورة وكذلك لالتزامكم

نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية. ونريد أن نسلط ضوءا خاصا على جزء البيان، المعبر فيه عن تعازي أفريقيا لزملائنا من الأردن وللشعب الأردني بالنظر إلى الحادث المأسوي الذي وقع أمس في بلدهم.

إن مجلس الأمن ولاية رسمية بصون السلم والأمن الدوليين؛ مما يعني أن له تأثيرا بعيد المدى في حياة كثيرين، في جميع أنحاء العالم. وهذا يُضفي طابع الاستعجال على الجهود المبذولة لزيادة عدد أعضاء المجلس وتحويله إلى جهاز أجدر بالثقة وأكثر فعالية وذو طابع تمثيلي أبرز.

ونلاحظ المحاولات الجارية لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن؛ غير أن تقديرنا سيزداد إن جعلت هذه الإصلاحات دائمة، بما يُمكن المجلس من أن تكون أساليب عمله قابلة للتكهن بها. ويسرنا أن نلاحظ أن المجلس يفتح تدريجيا لعاملين إقليميين في صونه السلم والأمن على الصعيد الدولي، كما أثبت اجتماع المجلس في كينيا، والبيان الرئاسي الذي تلا ذلك، مؤكدا العلاقة المؤسسية مع الاتحاد الأفريقي، كما يثبته القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥)، المتعلق بالتعاون مع المنظمات الإقليمية. ونرجو أن تتعزز هذه العلاقة مع مواصلة التقدم في سبيل الحل السلمي للصراعات في قارتنا الأفريقية.

ونشعر ببالغ القلق لأن الصراع في الشرق الأوسط لا يزال محتدما. ومن رأينا أن مجلس الأمن فوت فرصة ذهبية لإنعاش عملية سلام الشرق الأوسط، التي سنحت في العام الماضي على إثر تدني مستويات العنف والإرهاب وانسحاب الجيش الإسرائيلي من غزة. ونعتقد أنه كان بإمكان المجلس انتهاز تلك الفرصة والعمل بصورة حاسمة، بدلا من أن يتلقى سلبيا آخر تقارير الأمانة العامة بصورة روتينية. وفي الوقت نفسه، قصر المجلس في رده فعل لم تحدث، عندما سرعت إسرائيل إنشاء مستوطنات غير مشروعة في الضفة الغربية

ومساءلته. وينبغي أن يمكننا الإصلاح أيضا من تقويم شامل لأنواع الظلم اللاحق بالبلدان النامية، خاصة بلدان أفريقيا.

ولا يمكن لأفريقيا إذاً أن تؤيد ولا أن تُدعم أي مبادرة، مهما كان تصورهما، تسعى إلى نهج منحاز، في عملية إصلاح مجلس الأمن. فالنهج المتحيز، في تقديرنا، يتعارض مع قرارات قادتنا ومع رغبات الأكثرية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة.

وأود أن أكرر تأكيد دعوة أفريقيا إلى إصلاح مجلس الأمن، بالتمثيل العادل في عضويته وبتحسين عدد أعضائه. ومنعنا لكل شك، لا يعني تمثيل أفريقيا أقل من مقعدين دائمين، مع كل الامتيازات بأنواعها كافة، الملازمة لذلك، فضلا عن خمسة مقاعد غير دائمة. والواقع أن موقف أفريقيا واضح وتصورها واضح لما قد يعنيه المقعدان الدائمان وما يستتبع للقارة منهما. ولذلك أتشرف بإبلاغ الجمعية بأن هذا الموقف تم تأكيده مجددا في آخر قرار توصل إليه رؤساء بلدان أفريقيا في مؤتمر قمتهم الاستثنائي الذي عُقد في أديس أبابا، بتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

وأفريقيا مصممة على التعاون مع غيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خارج منطقتنا، سعيا إلى تحقيق هذا الموقف الواضح للاتحاد الأفريقي. وفي هذه العملية، أود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، تعاوننا، مع مراعاة رغبة والتزام الدول الأخرى بتنفيذ قرارات قادة العالم.

**السيد كوماو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية):**

نرحب بفرصة مناقشة تقريرين - تقرير مجلس الأمن عن أعماله في الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (A/60/2)، وتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن (A/59/47). وفي ذلك الصدد، نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل

لا يأخذ بالحسبان صعوباتها العملية، عند اتخاذ قرارات تتصل بنشر القوات.

في عام ١٩٩٣، أنشأت الجمعية العامة، بقرارها ٢٦/٤٨، الفريق العامل المفتوح باب العضوية، المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. وقد جرى إنشاء الفريق العامل لأن الدول الأعضاء لمست الحاجة على معالجة تكافؤ التمثيل في مجلس الأمن وإلى النظر في صيغ لزيادة عدد أعضائه. ومضى إلى الآن ١٢ عاما منذ أن بدأت الدول الأعضاء التداول في إصلاح المجلس، ولم يتم بعد التوصل إلى اتفاق، لأن الفريق العامل توقف أمام طريق مسدود خاصة بالنظر إلى مسألة زيادة أعضاء مجلس الأمن.

في اجتماع قمة أيلول/سبتمبر الذي عقده رؤساء الدول والحكومات، اتخذوا قرارا حاسما بالدعوة إلى إصلاح مجلس الأمن، كعنصر أساسي من عناصر الجهود العامة الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة. ونعتقد أن هذا القرار قد ذل عقبة الطريق المسدود التي بلغتها مفاوضات الفريق العامل المفتوح باب العضوية، وألزم الدول الأعضاء بالتوصل إلى قرار عاجل بصدد هذه المسألة. وكما يعلم الأعضاء، مطلوب من الجمعية العامة أن تستعرض التقدم المحرز في مجال إصلاح مجلس الأمن، بحلول العام الجاري.

ولذلك السبب، سُررنا بقرار الاتحاد الأفريقي بإعادة عرض قراره الداعي إلى زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن من الفئتين.

لقد جدد مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي التأكيد، في الأسبوع الماضي، على رغبة أفريقيا في الحصول على مقعدين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن الموسع، مع تمتع الأعضاء الجدد بكل حقوق وامتيازات الأعضاء الحاليين.

وواصلت بناء جدار العزل، الذي غيّر ديمغرافية المناطق المحتلة.

ونرحب بامتنال سورية للدعوة إلى سحب قواتها من لبنان والتزامها بالتعاون مع التحقيق في اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق، رفيق الحريري. ونود تشجيع مجلس الأمن على توجيه دعوة مماثلة إلى إسرائيل لسحب وجودها في مزارع شبيعا المحتلة ومن الجولان السوري المحتل وأن تنظر أيضا في عمليات اغتيال كثيرين من القادة الفلسطينيين في تلك المنطقة.

ونرحب بقرار عقد جلسات إحاطة إعلامية علنية مشتركة لرؤساء لجنة مكافحة الإرهاب، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ولجنة جزاءات القاعدة - حركة طالبان، والفريق العامل المنشأ عملا بالقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، وذلك كخطوة أولى في سبيل ترشيد برنامج المجلس لمكافحة الإرهاب وتعزيزه. غير أن من الأمور الهامة أن يُشارك باقي الأعضاء في هذه المناقشات، قبل اتخاذ قرارات هامة، لها تأثيرها في الجميع.

ونحن على ثقة بأن الدول الأعضاء التي تجد فعلا للحاق بمطالب مجلس الأمن، ستمنح فرصة حقيقية للتعبير عن رأيها في مسائل، مثل مستقبل لجنة القرار ١٥٤٠ واستعراض أداء المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب. وينبغي للمجلس أن يقوم بمجرد تقييمية لفعالية جهوده المبذولة لتقديم المساعدة الفنية للذين يطلبونها، كما ينبغي أن يتصدى للمسائل المتصلة بشفافية أعماله وجدوى تكاليفها.

وهناك مجال آخر يمكن إجراء تحسينات فيه، يتعلق بالتعاون بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. وقد كانت آخر الاجتماعات التي عُقدت بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات غير ذات جدوى، مما زاد من الشعور بالإحباط بين هذه البلدان، التي كثيرا ما تشعر بأن المجلس

الأعضاء في المنظمة في إطار الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي. ومن منطلق الأهمية الخاصة التي توليها مصر لهذا الموضوع، فإننا نتطلع إلى مواصلة العمل الجماعي في إطار من الشفافية والتفاهم البناء، من أجل اتخاذ خطوات عملية وملموسة في اتجاه توسيع عضوية مجلس الأمن وإصلاح أساليب عمله معاً. مع الأخذ في الحسبان لعدد من الملاحظات التي تعكس رؤية مصر لكيفية مواصلة تناول هذه المسألة الحيوية في المستقبل وهي كما يلي:

أولاً: لقد شهد العام الماضي تطورات هامة على صعيد تناول المحورين الرئيسيين لإصلاح مجلس الأمن، وذلك ارتباطاً بالزخم الذي تولّد من صدور تقرير لجنة الشخصيات البارزة والأمين العام في إطار الإعداد للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة. وقد أظهرت مجمل تلك التطورات اقتناعاً أفريقيا ودولياً متزايداً بضرورة أن تشمل أي مساعي لإصلاح المنظمة إصلاحاً لمجلس الأمن يشمل توسيع عضويته وإصلاح أساليب عمله بالتوازي.

ثانياً، رغم أن الفريق العامل المفتوح العضوية قد حقّق بعض التقدم سعياً للتوصل إلى مقترحات واضحة تحظى بقدر واسع من الاتفاق في نطاق إصلاح أساليب عمل المجلس، فإننا نسجل بعميق القلق عدم تمكن الفريق العامل من ترجمة هذا التقدم المحرز إلى استخلاصات عملية تتيح تحقيق إصلاح فعلي في توسيع عضوية مجلس الأمن وإصلاح أساليب عمله، وذلك بسبب غياب الإرادة السياسية الكفيلة بتحقيق الانفراجة المرغوبة على صعيد أي من محوري الإصلاح المشار إليهما. ورغم ذلك، فإننا نرى أهمية كبيرة لاستمرار عمل الفريق للإبقاء على تناول إصلاح مجلس الأمن بشقيه قيد النظر، في إطار منتدى تفاوضي مفتوح وشفاف، تعبّر من خلاله العضوية العامة عن رؤيتها لتحقيق هذا الإصلاح. وإذا كانت قمة أيلول/سبتمبر الأخيرة قد

وقد طلب الرئيس منا أن نعطيه مؤشراً بشأن السبيل إلى الدفع قدماً بالعملية. وترى جنوب أفريقيا أنه ينبغي أن يكون الهدف العام للإصلاح هو إنشاء مجلس أمن يمثل الأعضاء بحق ويكون قادراً على الاستجابة بفعالية للآزمات الدولية، وفقاً لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي أن يمثل المجلس بعد إصلاحه شواغلنا الأمنية الجماعية بشكل متساو وأن يكون مسؤولاً لدى أعضاء الأمم المتحدة كافة. وحسب رأينا، ينبغي أن يعالج إصلاح المجلس زيادة أعضائه وتحسين أساليب عمله كذلك. وسيكون أي شيء أقل من ذلك بمثابة حل مؤقت. ولهذا السبب، فإن وفد بلدي سيجد صعوبة كبيرة في تأييد أي نهج يعالج عنصراً واحداً فقط من عناصر إصلاح مجلس الأمن.

ونحن، الدول الأعضاء، مسؤولون عن ضمان أن يظل مجلس الأمن وديعة عالمية لجهودنا في صون السلم والأمن باتخاذ خطوة جريئة لإصلاحه. وقد حان الوقت لوضع حد لتراجع مصداقية المجلس والسعي للاتفاق بشأن تشكيل مجلس الأمن وأساليب عمله بعد إصلاحه. فلننشئ مجلساً للأمن يخدمنا جميعاً في سياق الحقائق الجغرافية السياسية الجديدة.

**السيد عبد العزيز (مصر):** أود أن أبدأ بالتعبير عن مشاعر التعاطف مع شعب وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية في مواجهة الأحداث الإرهابية المشينة التي وقعت في عمان أمس، والتي تؤكد على الحاجة الماسة إلى وجود دور فاعل للجمعية العامة في رسم وتنفيذ خطة عمل واضحة وعملية لمكافحة الإرهاب الدولي. كما أود أن أعرب عن تأييدنا للبيان الذي ألقاه سعادة المندوب الدائم لنيجيريا باسم المجموعة الأفريقية في مناقشتنا اليوم، والذي يؤكد على الأهمية التي يتعين علينا جميعاً إيلاؤها لمسألة إصلاح وتوسيع مجلس الأمن كشق رئيسي وحيوي من جهود إصلاح الأمم المتحدة على النحو الذي عبّر عنه قادة ورؤساء الدول

تقودها خمس من الدول الصديقة، وتتضمن أفكارا مهمة وجديرة بالدراسة والبحث. وسوف ينظر وفد مصر بصورة بناءة في مضمون هذه المبادرة من الناحية الموضوعية في إطار العناصر الرئيسية في محور إصلاح أساليب عمل المجلس المتمثلة في تعزيز شفافية عمله، والمشاركة الأوسع للدول غير الأعضاء في أعمال المجلس واللجان المنبثقة عنه وأسلوب اتخاذ القرار داخلها، وضمان المساءلة أمام العضوية العامة، وتأكيد التوازن في علاقة المجلس بالأجهزة الرئيسية الأخرى بالمنظمة وفق أحكام الميثاق، وترشيد استخدام حق النقض إلى حين وضع حد له نهائيا. وفي هذا الإطار، نتطلع إلى التشاور حول الأفكار المطروحة في المبادرة المشار إليها بالتوازي مع المناقشات الجارية حول محور توسيع عضوية مجلس الأمن، بما يضمن لأفريقيا ما لا يقل عن مقعدين دائمين يتمتع شأغلاهما بكافة مزايا وامتيازات العضوية الدائمة، بما فيها حق النقض، بالإضافة إلى خمسة مقاعد غير دائمة.

يرتبط تناول التقرير السنوي لمجلس الأمن بصورة وثيقة بما تم طرحه حول ضرورة إصلاح مجلس الأمن بمحوريه. فمما لا شك فيه أن هناك حاجة ماسة إلى تطوير العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة فيما يتجاوز النمط الروتيني لهيكل التقرير السنوي، الذي يعد سردا جامدا لأنشطة المجلس، ولا يقدم رؤية تحليلية مطلوبة سواء للعوائق التي تعترض التنفيذ الكامل والفعال لقراراته، أو لتطوير أسلوب معالجة المجلس للقضايا المطروحة على جدول أعماله.

وفي هذا الإطار، فقد أصبحت الحاجة أكثر إلحاحا إلى التفاعل الموضوعي والمؤسسي المتطور بين المجلس والجمعية العامة، للحيلولة دون امتداد أنشطة المجلس إلى قضايا خارج نطاق مسؤوليته في صيانة الأمن والسلم الدوليين، تشمل مواضيع ضمن الاختصاص الأصيل للجمعية العامة، ومنها قضايا حقوق الإنسان ونزع السلاح والتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب وغيرها، وإلى إعادة صياغة

كلّفت الجمعية العامة بمراجعة التقدم المحرز في جميع جوانب هذا الإصلاح، فإن هذا التكليف يعزز من أهمية استمرار دور الفريق العامل المفتوح العضوية في التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة.

ثالثا، أظهرت المشاورات المكثفة التي شهدتها الجمعية العامة خلال العام الماضي أيضا اقتناعا واسع النطاق بضرورة أن يؤدي أي نموذج لتوسيع عضوية المجلس إلى زيادة تمثيل الدول النامية فيه، بما يعكس الحقائق السياسية الحالية، وبصفة خاصة بالنسبة لإزالة الظلم التاريخي الذي لحق بأفريقيا لعدم حصولها على العضوية الدائمة وعدم تمتع أي من دولها بحق النقض، وكذلك ضرورة أن يشمل التوسيع تمثيلا مناسباً لكافة الحضارات والثقافات. ورغم تعدد المقترحات والنماذج التي لم يحظ أي منها بتوافق واسع حتى الآن، فإن ذلك لا يجب أن يعيق تحقيق طموحاتنا الأفريقية والدولية خاصة فيما يتعلق بالتمثيل الدائم في مجلس الأمن على نحو يحقق المساواة والعدالة لأفريقيا مقارنة بالتمثيل الدائم الحالي، بالإضافة إلى التمثيل غير الدائم الذي يتناسب مع عدد دول القارة الأفريقية مقارنة بعدد الدول الأعضاء في المنظمة.

ولتحقيق ذلك، كلّفت القمة الاستثنائية الأخيرة للاتحاد الأفريقي آلية أفريقية لمواصلة الترويج وحشد الدعم والتأييد للمطالب الأفريقية، كما وردت في كل من توافق ازويوبي وإعلان سرت، اللذين يتشكلان من عناصر متكاملة لا تتجزأ وغير قابلة للتناول الانتقائي فيما بينها. وستعمل أفريقيا على زيادة التأييد لتلك المطالب المشروعة، وتتطلع في هذا الصدد، إلى الدعم الكامل من كافة الدول الأعضاء بالمنظمة، وخاصة من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

رابعا، فيما يتعلق بمجال إصلاح أساليب عمل المجلس، تلقينا في نهاية الأسبوع الماضي مشروع مبادرة

لبربادوس باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، فإننا نود أن ندلي ببضع تعليقات إضافية من منظور وطني.

في عام ١٩٤٥، شرعت أمم العالم، بعد أن استفاقت من فظائع الحرب، في الاضطلاع بأعظم مهمة في تاريخ الدبلوماسية الدولية - وهي إنشاء الأمم المتحدة. وفي ذلك الوقت، قررت ٥١ دولة أن أفضل فرصة لاستدامة السلام تتمثل في قيامها معا بربط آمالها المشتركة وتطلعاتها بهذه المنظمة العالمية التي تقوم على مبادئ القانون الدولي، والأمن الدولي والتنمية الاقتصادية والمساواة الاجتماعية. واليوم، بعد ستين عاما، فإن عضوية الأمم المتحدة التي شملت العالم كله تقريبا، بوجود ١٩١ دولة عضوا، لها دليل على ما تتمتع به من قبول وعلى ضرورتها اللازمة.

ومجلس الأمن، كحارس للسلم والأمن الدوليين داخل منظومة الأمم المتحدة، يتخذ غالبا مكان الصدارة في صراعنا جميعا ضد التحديات التي ينطوي عليها النظام العالمي الذي يتزايد تعقيدا، وما ينشأ عن ذلك من فرص وعقبات وتحديات.

وامتثالا للفقرة ٣ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، فإننا ننظر اليوم في التقرير السنوي لمجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة، الوارد في الوثيقة A/60/2، والذي عرضه باقتدار السفير دينيسوف سفير الاتحاد الروسي. وعلى مدى السنين كان التقرير السنوي موضوعا لكثير من التعليقات، نظرا لإمكانية أن يصبح موضوعا رئيسيا للتفاعل بين هاتين الهيئتين الرئيسيتين في هذه المنظمة. وتتسم هذه الإمكانية بأهمية كبيرة لأنه وفقا للفقرة ١ من المادة ٢٤ من الميثاق، فإن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة "تعهد إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين وتوافق على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنها في قيامه بواجباته التي تعرضها عليه هذه التبعات".

العلاقة بين المجلس وكل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لتكون أكثر توازنا، وإجراء إصلاح جذري وحقيقي لتلك الأجهزة بالتوازي، وعلى نحو يجعل أدائها يتسم بالشفافية والديمقراطية والمساءلة. ويتطلب ذلك منا، أن تخرج الجمعية العامة من أطرها الجامدة وألا تكتفي باتباع السوابق التي أدت إلى إفقادها العديد من الصلاحيات والقدرات لصالح مجلس الأمن. ونحن نتطلع إلى اعتمادكم، سيدي الرئيس توجهها رئيسيا جديدا في هذا الصدد. فالجمعية العامة حينما تتعامل، على سبيل المثال، مع موضوع الإرهاب، يجب ألا تكتفي بالإدانة والإعراب عن العزاء والوقوف دقيقة للتأمل أو حدادا على أرواح المتوفين، وإنما يجب أن تعمل على تحقيق أهداف أكثر وضوحا تتجاوز اعتماد الاتفاقية الشاملة لكي تصل إلى اعتماد استراتيجية كاملة وخطة عمل واضحة تعمل فيها هذه الجمعية على تحقيق ما ننشده من أمن واستقرار.

وأخيرا، وفي ضوء ما أظهره تقرير مجلس الأمن من تزايد المساحة التي تحتلها قضايا السلم والأمن في أفريقيا في برنامج عمل المجلس، وتزايد الاقتناع بأهمية إقامة شراكة حقيقية مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في القارة، هناك ضرورة حتمية لتوسيع تمثيل القارة في فئتي عضوية المجلس من جهة، ومن جهة أخرى، هناك ضرورة لتزايد المشاركة الأفريقية، في أنشطة المجلس من خلال آليات مستحدثة لتحقيق الشفافية في أساليب عمل المجلس. وفي هذا السياق، فإننا نطالب بإحياء وتنشيط وتوسيع نطاق المشاركة في قوة العمل القائمة في إطار المجلس لمنع وتسوية النزاعات الأفريقية، مع الاستفادة بخبرة الاتحاد الأفريقي في أعمالها وعلى النحو الذي يحقق نتائجها المرجوة.

**السيدة بيشيل (جزر البهاما)** (تكلمت بالانكليزية):  
بينما تؤيد جزر البهاما البيان الذي أدلى به الممثل الدائم

وتبدي جزر البهاما أيضا اهتماما شديدا بالعمل الذي تقوم به مختلف هيئات المجلس لمكافحة الإرهاب، ولا سيما جهودها الرامية إلى زيادة التنسيق بين مجالات العمل الخاصة بكل منها، وتقديم المساعدة التقنية للدول التي تحتاج إليها. وما برح الجهد اللازم والجبار أحيانا لتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب البالغة الأهمية التي اعتمدها مجلس الأمن، علاوة على الوفاء بالتزامات تقديم التقارير بمقتضى مختلف القرارات، يشكل تحديا لكثير من الدول، وخاصة الدول الصغيرة. وتود جزر البهاما أن تشجع المجلس على مواصلة جهوده لتنسيق المساعدة التي تيسر حاجة الدول إليها لتنفيذ جميع جوانب التزاماتها المتعلقة بمكافحة الإرهاب في إطار نضالنا الجماعي ضد هذه الآفة.

واسمحوا لي في هذا المنعطف بأن أبعث تعازي شعب وحكومة جزر البهاما إلى شعب وحكومة الأردن بمناسبة فقدان الأرواح والتدمير الناجمين عن التفجيرات الإرهابية التي وقعت بالأمس في عمان.

ونحن نسلم بالخدمات والجهود التي تقدمها الدول الأعضاء التي هي أعضاء في مجلس الأمن. ونرى أن مما له أهمية حيوية أن تتاح لجميع الدول التي لديها القدرة على تقديم الخدمات في المجلس الفرصة لأن تفعل ذلك، ولذلك فإننا نرى أن توسيع عضوية المجلس أمر واجب وينبغي أن يعطى الاعتبار الواجب والعناية. والمجلس الممثل حقا لعالم اليوم ينبغي أن يعبر عن العضوية الحالية على نحو أكثر إنصافا، بما يتيح للبلدان النامية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، أن تقوم بدور أكبر في أنشطته.

وتوسيع العضوية في مجلس الأمن ليس إلا أحد بُعدي الإصلاح الذي لا بد أن تشهده تلك الهيئة. أما البعد الآخر الذي لا يقل أهمية، فهو إصلاح أساليب عمل المجلس. والوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)

ونظرا لأن المجلس يتصرف بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، وبينما يرى قليلون أن التقرير ليس شاملا، فإن كثيرا من البلدان، وجزر البهاما من بينها، توافق على أنه كان يمكن، بل كان يجب، أن يكون أكثر تركيزا على الجوهر وأكثر تحليلا، بحيث يقدم رأيا عميقا الفكر عن أنشطة المجلس وتقييما لها. ومن هذا المنطلق أيضا تؤيد جزر البهاما فكرة التبادل التفاعلي بين المجلس والجمعية العامة عندما ينظر في هذا التقرير في الجمعية.

ومن المؤكد أن التقرير يصور كل صغيرة وكبيرة تتعلق بالإجراءات التي اتخذها المجلس بالنيابة عنا كما يعرض زيادة مستمرة في حجم ومجال أنشطته. وفي رأينا أن العدد الأكبر من هذه الأنشطة كان موجهًا عن حق إلى التوصل إلى تسوية لعدد من الصراعات وحالات ما بعد انتهاء الصراع، وخاصة في أفريقيا. ونحن نشيد بالمجلس إذ يركز اهتمامه على هذا المجال، وخاصة في ضوء العلاقة المسلم بها بين السلم والأمن وبين التنمية والحاجة إلى ضمان أن تخطو أفريقيا خطوات هامة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

وترحب جزر البهاما أيضا باستمرار المجلس في التركيز على الدولة الكاريبية الشقيقة، هايتي، من خلال الأنشطة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، في محاولة للتصدي للتحديات المعقدة التي تواجه البلد. ومن ثم فإننا نلاحظ مع الارتياح تسليم المجلس "بأهمية تعزيز التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل إلى جانب الاستقرار الأمني والسياسي" (A/60/2، ص ١١). ولا ريب أنه يتحتم على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة والدعم اللازمين إلى هايتي لإجراء انتخاباتها المقبلة وما بعدها.



ونشيد بتلك الوفود على مبادرتها، ونأمل أن تؤدي إلى تكثيف الحوار والعمل وصولاً إلى نتيجة إيجابية لجميع المعنيين. ويمكن أن يكون ذلك خطوة أولى هامة تنفيذاً لاتفاق القمة في أيلول/سبتمبر بشأن التعجيل بإصلاح المجلس كعنصر أساسي في جهودنا الشاملة لإصلاح الأمم المتحدة.

إننا جميعاً نعرف القول المأثور أن القوة الكبيرة تجلب معها مسؤولية كبيرة. وهذا القول ينطبق تماماً حين يتعلق الأمر بمجلس الأمن. ونرى أنه ينبغي أن يكون من بين المسؤوليات الأولى للمجلس المشاركة بانتظام وبصورة بناءة في حوار مع من يعمل نيابة عنهم في مناخ من الثقة المتبادلة. ويأمل وفدي مخلصاً أن يسهم هذا النقاش وما يعقبه من مناقشات في تحقيق ذلك الغرض.

**السيد بن مهدي (الجزائر)** (تكلم بالفرنسية): إن الجزائر تدين بشدة الهجمات الإرهابية المقيتة التي وقعت في عمان أمس. وأود أن أعرب نيابة عن حكومة وشعب الجزائر عن خالص التعازي لحكومة وشعب المملكة الأردنية الشقيق. وأود أن أعرب أيضاً عن صادق تعازينا لأسر الضحايا.

أود أن أشكر السفير أندريه دنيسوف، الممثل الدائم للاتحاد الروسي ورئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، على عرضه الشامل للتقرير السنوي لمجلس الأمن (A/60/2). فالفترة المشمولة بالتقرير، من آب/أغسطس ٢٠٠٤ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٥، تقع خلال فترة ولاية الجزائر كعضو منتخب في المجلس. وعليه، فإن وفدي يود أن يستخلص بعض الدروس من تلك الولاية، وخاصة ما يتعلق بأساليب عمل المجلس ومسألة التمثيل العادل في تلك الهيئة.

إن الجزائر، بوصفها بلداً أفريقياً وعربياً وغير منحاز، قد استخدمت فترة ولايتها في مجلس الأمن في خدمة مطالب تلك العناصر الثلاثة في المنظمة، والتي ترددها الأغلبية العظمى

تعترف بذلك وتتناول هذا الجانب مباشرة، وتوصي بأن يواصل المجلس مواءمة أساليب عمله بغية زيادة مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس في عمله، وتكثيف مساهمة المجلس أمام الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء، وزيادة الشفافية في عمله.

وبالترااف مع تقرير مجلس الأمن، فمن الملائم تماماً أننا ننظر في تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة بمجلس الأمن، الوارد في الوثيقة A/59/47. وقد سعدت بما سعادة بالمشاركة في ترؤس ذلك الفريق العامل، مع السفير كريستيان فينافيسر، ممثل ليختنشتاين، خلال دورة الجمعية العامة التاسعة والخمسين. وأثناء تلك الفترة، تركزت مناقشات الفريق العامل على المسائل ذات الصلة بأساليب عمل مجلس الأمن، أو كما شاعت تسميتها بقضايا المجموعة الثانية.

وكما يدل تقرير الفريق العامل، فقد انصب اهتمام العديد من الدول الأعضاء على أساليب عمل مجلس الأمن باعتبارها وسيلة لجعل تلك الهيئة أكثر شفافية وشمولاً ومساءلة وفعالية. وترى جزر البهاما أن إسهامات بناءة في عمل المجلس يمكن أن يقدمها كثير من البلدان النامية التي يمكن أن تظل مهمشة أو مستبعدة تماماً إن لم تُعدّل أساليب عمل تلك الهيئة. فهناك عدة توصيات واقتراحات أصدرها الفريق العامل المفتوح العضوية في هذا الصدد، في العام الماضي والسنوات السابقة. وندعو مجلس الأمن إلى أن يدرسها في إطار بناء وتقديمي.

وفي نفس الوقت، فإن جزر البهاما يسعددها أن المناقشات التي دارت حول أساليب العمل التي برزت إثر مشروع القرار الذي صاغته وفود "الصغار الخمسة": الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين.

السابع في حالات يكفي فيها استخدام موارد الفصل السادس في تحقيق نفس الهدف؛ وكذلك عدم توفر الإرادة السياسية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتخذة بموجب الفصل السابع ذاته بشكل محدد وغير تمييزي، الأمر الذي ما زال ينسحب على الشرق الأوسط؛ وأخيراً، شح الموارد المتاحة لمجلس الأمن لكي يوفر استجابات ملائمة في حالات ما بعد الصراع وبناء السلام. والجزائر تأمل مخرصة إن يراعى في الاقتراح الخاص بإنشاء لجنة بناء السلام وبشكل موضوعي المزايا المختلفة التي يتمتع بها كل من الأجهزة الرئيسية قبل اتخاذ قرار متسرع بهذا الشأن.

وفي ضوء ما تقدم، أنتقل الآن إلى مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن. ووفدي يؤيد تماماً البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لنيجيريا نيابة عن المجموعة الأفريقية.

إن القمة العالمية التي عقدت في أيلول/سبتمبر قد دلت مرة أخرى على الاهتمام الكبير الذي توليه الدول الأعضاء لإصلاح مجلس الأمن بوصفه عنصراً أساسياً من عناصر الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. وكانت هناك حجج قوية من أجل توسيع مجلس الأمن وتحسين أساليب عمله بغية جعله أكثر تمثيلاً وأكثر فاعلية، ومن ثم زيادة مشروعيته وسلطته.

ونأمل أن تشهد مسألة إصلاح مجلس الأمن بوجه عام ومجلس الأمن على وجه الخصوص تطورات إيجابية في أقرب وقت ممكن حتى لا نبدد الزخم الذي تولد. ونرجو أن تضع تلك التطورات حداً للإجحاف التاريخي الذي وقع على البلدان النامية، وبالأخص البلدان النامية الأفريقية.

وفي هذا الإطار، يود وفدي أن يؤكد التزامه بالمقترحات المحددة بشأن القضايا الموضوعية التي قدمتها بلدان حركة عدم الانحياز والتي تعكس عزمها على تعزيز الصفة التمثيلية لمجلس الأمن وزيادة فاعليته. ومن الواضح أن

من الدول الأعضاء: إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن؛ والشفافية في عمل المجلس؛ وزيادة فعاليته إعمالاً للسلطات التي يمنحها الميثاق لكل من الأجهزة الرئيسية.

والتقرير المعروض علينا يشهد على جدول أعمال حافل ومكثف للغاية للفترة المشمولة بالتقرير. ونلاحظ أن معظم تلك الجهود انصب أساساً على تناول الصراعات في أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط. والعدد الكبير من الصراعات وحالات ما قبل تفجر الصراع جعل من الضروري لمجلس الأمن أن يعتمد على كل الموارد التي يتيحها الميثاق في مجال منع نشوب الصراع والتسوية. وبالنظر إلى حسامة مهام المجلس، فقد كان عليه أن يتطلع إلى الخارج ملتصقاً بدعم المنظمات الإقليمية عملاً بالفصل الثامن من الميثاق؛ وذلك في إطار دوره كوسيط من خلال شبكة ممثليه الخاصين ومبعوثيه الشخصيين؛ ودور الدول الأعضاء بوصفها أطرافاً إقليمية فاعلة ومؤثرة أو مساهمة بقوات. ولكل أولئك إسهامه في صنع القرار.

وفي داخل مجلس الأمن، سعت الجزائر بنشاط إلى تعزيز المفهوم المعادل للمسؤولية بين أعضاء المجتمع الدولي عن صون السلم والأمن الدوليين. ولئن كانت هذه هي المسؤولية الرئيسية للمجلس بموجب الميثاق، إلا أنها ليست من اختصاصه وحده. والجزائر ستواصل العمل من أجل ترسيخ هذا التوجه، وستنضم إلى جهود كل الدول الأعضاء لبلوغ هذا الهدف.

ويمكننا القول الآن إن ثمة تحسناً - وإن كان محدوداً - في الشفافية في عمل المجلس من خلال العدد المتزايد من الجلسات العلنية التي يعقدها وتحسن الحوار مع الأطراف في الصراعات ومع البلدان المساهمة بقوات.

ومع ذلك، ينبغي ألا يخفي ذلك بعض أوجه القصور القائمة، والمتصلة بالاستخدام الذي لا يزال مفرطاً للفصل

وأود أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر السفير أندريه ديسوف، الممثل الدائم للاتحاد الروسي، على العرض الواضح لتقرير المجلس المقدم إلى الجمعية العامة، والذي أكد فيه أن السنة الماضية جاءت مجددا ضمن التوجه الملحوظ نحو الزيادة المتواصلة في حجم ونطاق أنشطة المجلس.

كما أود أن أعرب عن تقديرنا للجهود الكبيرة التي بذلها الرئيس السابق للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن ونائبه، ولإدارتهم المميزة للمناقشات.

غني عن القول أن البند الذي تناقشه الجمعية العامة يعتبر من أهم البنود المدرجة في جدول أعمالها وأن المناقشات المكثفة التي شهدتها العام الحالي حول مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، وما تمخض عنها من طرح عدد من مشاريع القرارات تقدمت بها مجموعات مختلفة متضاربة في آرائها ومجموعات إقليمية، دليل على ذلك. كما أن تأييد رؤساء الدول والحكومات للإصلاح المبكر لمجلس الأمن في الوثيقة الختامية بوصفه عنصرا أساسيا في الجهد الشامل المبذول لإصلاح الأمم المتحدة، لجعله أوسع تمثيلا وأكثر كفاءة وشفافية، بما يعزز فعاليته ومشروعيته وتنفيذ قراراته. والالتزام ببذل الجهود للتوصل إلى قرار في هذا الشأن، دليل آخر على الأهمية التي توليها الدول الأعضاء في المنظمة لمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وإصلاح أساليب عمله.

لقد أبرزت مناقشات الفريق العامل خلال السنوات الماضية الحاجة الماسة إلى إعادة هيكلة جهاز مجلس الأمن وإضفاء مزيد من الشفافية على أساليب عمله وإجراءاته. إلا أنه على الرغم من اتفاق الدول الأعضاء على مبدأ إجراء التغيير والإصلاح، ما زال الفريق العامل، رغم مضي

هذا الإصلاح لمجلس الأمن بطبيعته إصلاح شامل، حيث أنه ينطبق على أساليب عمل المجلس وتوسيعه على حد سواء. وهنا ننوه بالجهود الجديرة بالإشادة التي يبذلها عدد من الوفود لتقديم مشروع قرار بشأن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. ونهج أفريقيا تجاه إصلاح مجلس الأمن، كما تم تحديده في مشروع قرار الدورة الماضية A/59/L.67، يعبر عن الطموحات الأفريقية كما وردت في توافق آراء إيزولويني وكما أعيد تأكيدها في إعلان سرت وفي الدورة الاستثنائية الخامسة لمجلس الاتحاد الأفريقي، التي عقدت في أديس أبابا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وهي أننا نطمح إلى مجلس أمن أفضل تكييفا مع الحقائق المعاصرة.

إن أفريقيا تطالب بمقعدين دائمين، وبنفس الامتيازات والسلطات التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون الحاليون، بما في ذلك حق النقض، وبخمس مقاعد غير دائمة. وفي الوقت المناسب سيتخذ الاتحاد الأفريقي، بروح التضامن والوحدة، قرارا بشأن إجراءات تخصيص المقاعد التي تستحقها، وذلك وفقا لإعلان سرت. في الوقت نفسه، نؤكد مجددا استعدادنا ورغبتنا في العمل مع جميع الوفود من أجل إحراز تقدم بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونشدد هنا على الطابع المتكامل لإعلان سرت، الذي لا يسمح بالعدول عن أي عنصر من العناصر المكونة له.

**السيد الناجم (الكويت):** بداية، أود أن أعرب عن استنكار دولة الكويت وإدانتها الشديدة لأعمال التفجيرات الإرهابية التي وقعت في عدد من فنادق العاصمة الأردنية عمان، والتي استهدفت أرواح الأبرياء الأمنيين وزعزعت الأمن والاستقرار في البلد الشقيق، مؤكدا موقف الكويت الرافض لمثل هذه الأعمال الإرهابية التي تتنافى مع كل القيم والأعراف الإنسانية. وأتقدم بخالص العزاء وصادق المواساة إلى الحكومة الأردنية وإلى أسر ضحايا هذا العمل الإرهابي وتمنياتنا للمصابين بالشفاء العاجل.

بالضرورة إلى أي تعديل في الميثاق. وتؤيد الكويت المحافظة على آلية انتخاب الدول غير دائمة العضوية في مجلس الأمن وفقاً لما ورد في الفقرة ٢ من المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة، لما في ذلك من إتاحة فرص أكبر للدول الصغيرة التي ننتمي إليها للوصول إلى عضوية المجلس والمساهمة في أعماله.

وفيما يخص حق النقض، نلاحظ أهمية وضع حدود وضوابط على نطاق استخدام هذا الحق، منها قصر استخدامه على المسائل التي تدرج تحت الفصل السابع من الميثاق. وأخيراً نأمل أن يتم التوصل إلى صيغة توافقية ترضي جميع الأطراف وتضمن أداء مجلس الأمن لمهامه دون أية معوقات.

**السيد بوديني (سان مارينو)** (تكلم بالانكليزية):  
أود أن أستهل بياني بإدانة الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخراً في الأردن. وتتقدم حكومة سان مارينو وشعبها بخالص التعازي إلى حكومة وشعب المملكة الأردنية الهاشمية وإلى أسر الضحايا.

لقد ناقشنا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لسنوات عديدة توسيع مجلس الأمن. وبشكل مماثل كانت المناقشة هذا العام مخيبة لآمال الذين يقترحون، مثلنا، زيادة عدد الأعضاء بدون أعضاء دائمين جدد والذين يسعون إلى اختيار أعضاء دائمين جدد.

وتعتقد حكومة سان مارينو وشعبها أنه من أجل إيجاد حل عادل يجب أولاً أن نعالج الأسباب الأساسية للسخط الواسع الانتشار على النظام الحالي. والأمر المهم، بداية، هو الإحاطة علماً بالاستياء المستمر للوفود المنتخبة للمجلس، التي تشعر بأنها مثل الشهود المؤقتين لها تأثير هامشي على عملية اتخاذ القرار.

١٢ عاماً، غير قادر على التوصل إلى اتفاق حول ماهية التغيير الذي ينبغي إجراؤه. ومع ذلك، فإننا لا يمكن أن نتجاهل حدوث تقدم في مناقشات الفريق، خاصة فيما يتعلق بأساليب عمل المجلس وإجراءاته، حيث أصبح هناك توافق شبه عام على كثير من الإجراءات والمقترحات المطلوب إدخالها، بل إن هناك إجراءات وأساليب عمل بادر المجلس ذاته بتطبيقها. ولا يسعنا إلا أن نشيد بهذا التحسن الذي طرأ على أساليب عمل المجلس وإجراءاته، والإشادة والتقدير للأعضاء الذين يطلعون باقي الدول بشكل دوري على مجريات الأمور في مجلس الأمن، مما يضيف مزيداً من الشفافية.

إن موقف دولة الكويت ينطلق من الثوابت الرئيسية التالية. إن الكويت تدعو بشدة إلى تنشيط وإصلاح أجهزة الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، حتى يتمكن من أداء المهمة الرئيسية الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وهي صيانة السلم والأمن الدوليين. وإن أي تغيير في تركيبة عضوية مجلس الأمن يجب ألا يؤثر في كفاءة وفعالية المجلس في اتخاذ القرارات لمواجهة التهديدات والمخاطر الدولية ويجب أن يساهم في إضفاء مزيد من الشرعية والمصداقية على قرارات المجلس.

فيما يخص إصلاح وتحسين إجراءات عمل المجلس وتطوير علاقته مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإننا نؤيد جميع المقترحات الهادفة التي من شأنها إضفاء مزيد من الشفافية والوضوح على عمل المجلس وتيسير تدفق المعلومات ووصولها من وإلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونؤكد على أهمية تقنين الإجراءات المتخذة من قبل مجلس الأمن لتحسين أساليب عمله دون انتظار حصول اتفاق بشأن المسائل الأخرى، مثل حجم وتكوين المجلس وعملية صنع القرار، خاصة وأن تقنين مثل هذه الإجراءات لن يؤدي

قاطع وجريء، في إطار زمني معقول، حتى يمكن إحداث تطوير ديمقراطي حقا لمجلس الأمن يفيدنا جميعا. والعالم بأسره ينتظر إصلاح المجلس. ولا يمكننا أن نفشل في ذلك.

**السيد مورو (بيرو)** (تكلم بالإسبانية): قبل أن أبدأ الإدلاء ببياني، أود، بالنيابة عن حكومة بيرو وشعبها، أن أعرب عن تعاطفنا الصادق مع حكومة الأردن وشعبها إزاء الخسائر البشرية التي لحقت بهما من جراء الهجوم الإرهابي المروع والبشع الذي وقع في عمان.

وأود أن أشكر سفير الاتحاد الروسي، أندريه دنيسوف، على توليه عرض تقرير مجلس الأمن. كما أود أن أعرب عن تقدير وفدي لعمل الرئيس السابق للجمعية العامة، السيد جان بينغ، فضلا عن سفير ليختنشتاين وجزر البهاما على تنسيقهما لعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه.

بعد فترة ١٠ أعوام من التحليل، شهد النصف الأول من هذا العام زحما غير مسبوق في عملية إصلاح مجلس الأمن. وفي الواقع، اقترح الأمين العام، في تقريره المعنون "في جو من الحرية أفسح"، أن يتخذ قرار، بتوافق الآراء أو بغير ذلك، بشأن عضوية مجلس الأمن قبل اجتماع القمة الذي عقد في أيلول/سبتمبر. ولكن لم يحدث أي شيء. ولم يتم إصلاح المجلس، ولم تؤد الجهود التي بذلت في ذلك الاتجاه إلى إحراز أي تقدم.

لماذا بقي المجلس بدون تغيير؟ الإجابة بسيطة: لأن المحك هو الطريقة التي توزع بها القوة العالمية. وإذا عدنا إلى التاريخ، فإن من الواضح أن توزيع القوة العالمية لم يتحول إلا بعد وقوع الكوارث الجغرافية السياسية الكبرى أو الحروب أو التوسع المفرط للإمبراطوريات أو التدهور الاقتصادي والتكنولوجي.

وفضلا عن ذلك، يسفر الإجراء الذي يتخذه المجلس بشكله الحالي في أغلب الأحيان عن استقطاب المجتمع الدولي على أسس سياسية. وقد يكون من الحكمة، بغية تعزيز الطابع الديمقراطي للمجلس، أن يعاد تقييم استخدام حق النقض (الفيتو). وإذا قمنا بذلك، يمكن أن يبدأ تشكيل نظام أفضل وأكثر تمثيلا في إطار مجلس الأمن.

وعلاوة على ذلك، أود أن أوضح أنه، حتى لو كان النظام المتمثل في تشكيل المجلس من ١٥ عضوا نظاما يمكن إدارته بيسر أكبر، فإن المهم ليس عدد الأعضاء بل الفئات المعينة التي يتم تمثيلها. وفي الواقع، وفي النظام الحالي، فإن البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم لا يتم تمثيلها حقا بطريقة متسقة. وينبغي أن يكون الهدف المشترك لتحقيق السلام والأمن هو المبدأ التوجيهي الذي يوحد البلدان الساعية إلى التمثيل في داخل المجلس. ونظرا لأن المعالم الديمغرافية والمصالح السياسية والاقتصادية متغيرة باستمرار، فإن عددا أكبر من الأعضاء غير الدائمين من شأنه أن يجعل المجلس ممثلا حقا لجميع الوقائع المختلفة لعالم متطور.

كما أن من المهم للغاية البدء فورا بإجراء مناقشة جدية بشأن أساليب عمل المجلس وبشأن شفافيته، مما سيشجع المشاركة النشطة للأعضاء المنتخبين والأعضاء الذين صوتوا مؤيدين لهم وتبادل الآراء بين هؤلاء الأعضاء.

وبالنسبة لذلك الموضوع، فإن سان مارينو تؤيد الورقة غير الرسمية التي أعدها الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين.

ونؤمن بأن أي قرار بشأن إجراء إصلاح نهائي للمجلس ينبغي أن تضافى عليه الشرعية بالتوصل إلى توافق للآراء بين الدول الأعضاء.

وأخيرا، فإننا نناشد جميع الدول الأعضاء المشاركة في إجراء تحليل متفحص لهذه المشكلة الشائكة واتخاذ قرار

ولا يسعني إلا أن ألاحظ، في التعليق بشأن النهج الواقعي المتبع حيال إصلاح مجلس الأمن، أنه يشكل أحد أسباب إضاعتنا للكثير من الوقت - وهو وقت كان ينبغي أن يكرس لصياغة خطة عمل فعالة، في سياق الوثيقة الختامية لاجتماع القمة، لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة بالنظر إلى حقيقة أن تقرير التنمية البشرية الصريح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٥ أورد أن الأهداف لم يتم بلوغها وطلب اتخاذ إجراء حاسم. وكانت النتائج مخيبة للآمال. ولم تشمل الوثيقة الختامية لاجتماع القمة، التي تم التفاوض بشأنها في سباق مع الزمن، خطة عمل لبلوغ أهداف الألفية.

كما ينطوي إصلاح مجلس الأمن على تعزيز فعاليته وشفافيته وتحسين أساليب عمله. والأمر المهم هو أن تجري مشاورات مع الأعضاء غير الدائمين قبيل أن يتخذ المجلس القرارات وأن لا تقدم تلك القرارات، كما هي الحالة دائما، بوصفها أمرا واقعا. كما علينا أن نمنح الدول غير الأعضاء في المجلس فرصة للمشاركة عن طريق تعزيز آليات التشاور حينما تناقش المسائل ذات المصلحة المباشرة لهذه الدول.

ويجب تيسير سبل الحصول على وثائق عمل المجلس، إذ أن العديد من العناصر الواردة في تلك الوثائق تؤثر على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولا بد أن تحظى جميع الوفود بالحق في الحصول على وثائق العمل ومشاريع القرارات حالما يبدأ المجلس في النظر في هذه الوثائق.

وأفضل وسيلة لتعزيز شفافية عمل مجلس الأمن هي التقليل إلى أدنى حد من الجلسات المغلقة مع زيادة عدد الجلسات المفتوحة، مثل الجلسات التي كانت تعقد في الأيام الأولى لمجلس الأمن. ويجب أن يعقد المجلس جلسات علنية أكثر، لا لكسب ثقة البلدان غير الأعضاء فحسب،

ومن الحقائق التاريخية أن وجود الدول ذات الامتداد العالمي والقدرات على إنشاء نظام عالمي جديد لا يعزى لأي قرار رئيسي من جانب الدول. ونادرا ما تقتسم القوة الدولية؛ وهي تقريبا يتم كسبها أو خسارتها.

وذلك الانعدام للواقعية في النهج نحو إصلاح مجلس الأمن ومنهجية هذا الإصلاح ربما ظل يشكل عقبة رئيسية أمام نجاح جهود الإصلاح. وتتمثل الحقيقة الناصعة في أنه لا يمكن للأمم المتحدة أن تعمل إلا على أساس تقييم واقعي للقوة. وإضافة إلى ذلك، فإن من شأن عدم إتباع المنهجية السياسية المناسبة أن يسبب ضررا كبيرا للأمم المتحدة، مما يجعلها تبدو غير قادرة على إصلاح نفسها ومما يستدعي بالتالي الانتقاد من أعدائها.

ولا بد أن يبدأ أي إصلاح لمجلس الأمن بدرجة دنيا من توافق الآراء بين الأعضاء الدائمين الحاليين وأن يتبع ذلك إجراء حوار واسع القاعدة وديمقراطي بين جميع الدول. وعلينا أن نبدأ، على الأقل، بصيغة تنصف بالحد الأدنى من القبول ولن تكون عرضة لحق النقض (الفيتو). وليس من الواقعي أن نؤمن بأن أي أعضاء دائمين جدد لمجلس الأمن يمكن أن تنتخبهم الجمعية العامة في غياب اتفاق أساسي بين الأعضاء الدائمين الحاليين، لأنه، مهما كانت النتائج، فإن ذلك الاتفاق يشكل شرطا مسبقا بموجب الميثاق، الذي اعتمدناه جميعا.

وبعد أن لاحظت عدم الواقعية في عملية إصلاح مجلس الأمن، أود أن أوضح أن بيرو تفضل إجراء ذلك الإصلاح. وبالرغم من أن وفدي ينتقد المنهجية السياسية المستخدمة، فإننا نؤيد توسيع مجلس الأمن عن طريق التوافق الواسع للآراء. وفي ذلك الصدد، نؤيد البرازيل، ضمن بلدان أخرى، بوصفها عضوا دائما محتملا في المجلس.

للزيارات الميدانية هذه أن تجرى لا بعد اندلاع الصراع فقط، وإنما أيضا عند ظهور تهديد باندلاع حرب أهلية أو بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تعرض السلام والأمن الدوليين للخطر، أي ينبغي أيضا أن تكون الزيارات وقائية.

ويجب على المجلس لا أن يواصل فقط إخماد النيران عندما يتعلق الأمر بالصراعات الأهلية؛ وإنما يجب عليه أيضا أن يحلل بتعمق الأسباب الهيكلية لتلك الصراعات. واليوم تتفق كل التحليلات الاستراتيجية على أن الإقصاء الاجتماعي يسبب تفاقم التناحرات الثقافية والطائفية والدينية ويحولها إلى حروب نهب وسلب ترتكب فيها أبشع الجرائم ضد الإنسانية. لذلك يجب أن يتم الإعداد للزيارات الميدانية بصورة مناسبة لا سيما للحصول على معلومات عن درجة الإقصاء الاجتماعي في بلد معرض لحرب أهلية أو غارق فيها. وإذا لم يراع المجلس درجة الإقصاء الاجتماعي، فإنه سيعجز عن منع الصراعات الأهلية أو حسمها، لأنه يكون بذلك قد تجاهل أهم عنصر هيكلي متغير للعنف الحالي في العالم.

وبالنسبة إلى أساليب عمل المجلس، يرحب وفدي بمبادرة سويسرا ومجموعة من البلدان لتحسين تلك الأساليب.

تقدر بيرو الجهود المبذولة لتحسين طبيعة تقارير مجلس الأمن. لكن التقرير يظل وصفيا، وليس تحليليا أو تطلعا بصورة كافية. وهو لا يقيّم الصعوبات وحالات التقدم والفسل والاتجاهات النمطية التي تعترض سبيل حل الصراعات التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

وإذا لم يكن تقرير مجلس الأمن تحليليا وتطلعا، فليس بمقدور أي شخص أن يعرف ما إذا كانت الصراعات قد قلّت أو ازدادت؛ أو ما إذا كان الاستقرار في أفريقيا أو البلقان أو القوقاز أو آسيا الوسطى أو أمريكا اللاتينية

وإنما أيضا لكسب ثقة الرأي العام في العالم. ويجب أن يعرف العالم أن هناك هيئة تحمي السلام والأمن.

واليوم يسير المجلس، بالسرية التي يتسم بها، في الاتجاه المعاكس للتطورات المذهلة في الاتصالات السلكية واللاسلكية وللوعي العالمي المتزايد بأن جميع الأمم تنتمي إلى إنسانية واحدة. إن على المجلس أن يتخلى عن الدبلوماسية السرية وأن يصبح جهازا يمارس الدبلوماسية العلنية. وبذلك فقط يساهم مجلس الأمن والأمم المتحدة في جعل الرأي العام العالمي يفهمهما ويحترمهما.

ثمة طريقة أخرى لتحسين أداء مجلس الأمن تتمثل في جعله فعالا في التصدي للجرائم ضد الإنسانية. وليس هناك ما يقوض مجلس الأمن والجمعية العامة أكثر من القصور الذاتي بوجه التطهير العرقي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والإبادة الجماعية. ولتحسين أداء المجلس في ما يتعلق بالجرائم ضد الإنسانية، ينبغي أن يتوصل الأعضاء الدائمون الخمسة في مجلس الأمن إلى اتفاق شرف بعدم استخدام حق النقض عندما يطلب الأمين العام للأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية من المجلس أن يتصرف لتجنب أو منع ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو الإبادة الجماعية أو التطهير العرقي. والفكرة هي أنه ينبغي للأعضاء الدائمين في المجلس أن يتعاونوا لإنقاذ آلاف الأرواح البشرية.

والتحسين الثمين الآخر في أساليب العمل يتمثل في القيام بزيارات ميدانية، لا سيما لفهم الصراعات الأهلية. وينبغي تحسين تلك الزيارات عن طريق اتصالات فعالة ومستمرة مع المجتمع المدني والمجموعات السياسية والدينية وموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والمنظمات الإقليمية الملمّة بالحالة الاجتماعية - السياسية للبلدان التي تجري زيارتها. وعلاوة على ذلك، ينبغي

قد تحسن أم لا يزال هشا؛ أو ما هي درجة الاستقرار في الشرق الأوسط والعراق؛ أو ماذا يحدث في كوسوفو؛ أو لماذا لا يجري حسم الحالة في دارفور.

مشروع القرار A/60/L.17، وسيكون هذا ثاني بند في تلك الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

وإذا ما قرأ الصحفيون أو طلبة العلاقات الدولية أو الجمهور العام تقرير مجلس الأمن، فلن يحصل أي منهم على معلومات صريحة وتحليلية عن حالة الصراعات التي تهدد السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. لذلك من الضروري أن يعد مجلس الأمن تقريراً يكون مفهوماً للرأي العام الدولي حتى تتمكن وسائل الإعلام العالمية من نشره وتتم مناقشته في الأوساط الأكاديمية الدولية. ومن المعروف أن تقرير التنمية البشرية وتقرير التنمية في العالم الصادر عن البنك الدولي متاحان للجميع، ولكن يمكنني اليوم أن أقول، بدون مبالغة، إنه لا أحد على دراية بتقارير مجلس الأمن غيرنا.

إننا بحاجة إلى تقرير يربط مجلس الأمن لا بالجمعية العامة فحسب، وإنما أيضاً بكل البشرية. وهكذا لن تكون جهود المجلس من أجل السلام فقط معروفة بصورة واسعة، وإنما أيضاً مواطن ضعفه. ومن شأن ذلك أن يقدم صورة واقعية وأن يعمل على إزالة المفاهيم الخاطئة القائمة حول عمل الأمم المتحدة.

كل تلك النقاط - التي أدلى بها وفد بيرو بغية تحسين إصلاح المجلس وفعالية عمله وطبيعة تقاريره - تعبر عن التزام بيرو العميق بالسلام والأمن الدوليين. ويحدونا الأمل أن نتمكن، عندما تصبح عضواً غير دائمين في مجلس الأمن في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، من المساهمة في ذلك الصدد.

## برنامج العمل

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية العامة ستستأنف صباح الاثنين ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، نظرها في البند ٤٢ من جدول الأعمال، المعنون "برنامج عالمي للحوار بين الحضارات" لدراسة